محضر الجلسة رقم 236

التاريخ: الثلاثاء 26 محرم 1447هـ (22 يوليوز 2025م).
الرئاسة: المستشار السيد جواد الهلالي، النائب الثالث لرئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ساعتان وثلاث وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة السابعة بعد الزوال.
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد جواد الهلالي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدان الوزيران المحترمان،
السيدات المستشارات المحترمات،
السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين المحترم لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

تفضلوا السيد الأمين، السيد مصطفى مشارك.

المستشار السيد مصطفى مشارك، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد الرئيس المحترم،
السيدان الوزيران المحترمان،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أحال مجلس النواب على المجلس مقترح قانون إطار يقضي بتتميم المادة 59 من القانون الإطار رقم 51.17 يتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، كما تمت الموافقة عليه.

كما أحال مجلس النواب أيضا على المجلس تسع (9) مقترحات قوانين بعد التصويت عليها بالرفض وهي:

1. مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم المادة 189 من القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق؛
2. مقترح قانون يقضي بتتميم المادة 40 من القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق؛
3. مقترح قانون يرمي إلى تغيير وتتميم المادتين 306 و313 من القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق؛
4. مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.63.260 بشأن النقل بواسطة السيارات عبر الطرق؛
5. مقترح قانون يقضي بتتميم القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق؛
6. مقترح قانون القاضي بتتميم القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق؛
7. كذلك مقترح قانون يقضي بتتميم المادة 92 من القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق؛
8. مقترح قانون يرمي بتتميم المادة من القانون رقم 103.14 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية؛
9. مقترح قانون يقضي بتتميم المواد 191، 194، 195 من القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق.

وأودع السيد عبد اللطيف مستقيم رئيس فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب وباقي أعضاء الفريق لدى مكتب المجلس مقترح قانون يتعلق بالصحة والسلامة المهنية وتأمين بيئة العمل.

كما أودع السيد رئيس الحكومة بالأسبقية لدى مكتب المجلس، طبقا لأحكام الفصل 78 من الدستور، مشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون رقم 74.24 يتعلق بإحداث وتنظيم مؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي إدارة السجون وإعادة الإدماج؛
- مشروع قانون رقم 25.25 بتغيير وتتميم القانون رقم 39.09 القاضي بإحداث وتنظيم المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية للقضاة وموظفي العدل؛
- مشروع قانون رقم 28.25 يتعلق بإحداث وتنظيم مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية للقضاة وموظفي السلطة القضائية.

وبالنسبة للأسئلة، فقد توصل المجلس في الفترة الممتدة من 15 يوليوز 2025 إلى تاريخه، بما يلي:

- الأسئلة الشفهية: 27 سؤالا؛
- الأسئلة الكتابية: 47 سؤالا؛
- الأجوبة الكتابية: 39 جوابا.

وطبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت الرئاسة بطلب لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 22 يوليوز 2025، تقدم به المستشار السيد مبارك السباعي رئيس

الفريق الحركي، وقد أحيل إلى الحكومة داخل الأجل المحدد، والتي أعربت عن تعذر التفاعل مع هذا الطلب.

وتوصلت الرئاسة بمراسلة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يفيد من خلالها بأنه سينوب عن السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل في الإجابة عن الأسئلة الموجهة إليه والمدرجة في هذه الجلسة.

وختاما، سنكون مباشرة بعد نهاية هذه الجلسة مع الجلسة العامة المخصصة لاختتام دورة أبريل من السنة التشريعية 2024-2025.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الموجهة لقطاع الداخلية حول "الكلاب الضالة"، والتي تجمعها وحدة الموضوع.

البداية مع فريق التجمع الوطني للأحرار وموضوعه "محاربة ظاهرة انتشار الكلاب الضالة".

تفضلوا السيد المستشار السي أملوك.

المستشار السيد المداني أملوك:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

عن محاربة ظاهرة انتشار الكلاب الضالة، نسائلكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآني الثاني موضوعه "مخاطر انتشار الكلاب الضالة".

الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد محمد زيدوح:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زملائي، زميلاتي،

أعضاء مجلس المستشارين،

ما هي التدابير الوقائية والآنية التي تعتزم وزارتكم اتخاذها من أجل التصدي لهذه الظاهرة للكلاب بصفة عامة والضالة بصفة خاصة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآني الثالث موضوعه "ظاهرة انتشار الكلاب الضالة".

مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، تفضلوا لطرح السؤال.

شكرا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

رغم المجهودات الكبيرة التي تبذلونها لدعم الجماعات في جمع الكلاب الضالة ومكافحة داء السعار، ورغم الميزانيات المخصصة لاقتناء المعدات والمركبات الموجهة لهذا الغرض، لكن رغم كل هذا، الملاحظ السيد الوزير أن هذه الظاهرة ما تزال قائمة في العديد من المدن، مدينة القنيطرة نموذجا، والتي ضاق سكانها ذرعا من انتشارها، حيث تشير الإحصائيات إلى تسجيل أكثر من 1500 حالة اعتداء من قبل الكلاب الضالة سنويا، إلى جانب آلاف الحالات التي تلقت لقاحات وقائية ضد السعار.

صراحة، ليست بنفس كمية وحجم السنوات السابقة، لكنها لازالت تؤرق المواطنين، حيث تتحول في بعض الأحيان إلى جحيم يتربص بحياتهم ويهدد سلامتهم الصحية، ويثير الرعب والخوف في قلوبهم.

مؤخرا، السيد الوزير، اتجهت وزارتكم إلى نهج مقاربة جديدة متمثلة في بناء ملاجئ للكلاب الضالة، بهدف تقديم الخدمات الصحية والرعاية اللازمة للكلاب والقطط الضالة، بما في ذلك التعقيم والتلقيح للحد من مخاطر انتشار الأمراض والعدوى.

ومن جهة أخرى تحسين جمالية المدينة والحفاظ على البيئة الحضرية النظيفة، عوض جمع الكلاب الضالة في مستوصفات متخصصة وتعقيمها للحد من تكاثرها وتطعيمها ضد السعار.

ولهذا، نود اليوم معرفة جميع التدابير والإجراءات المتخذة من طرف وزارتكم لمحاربة هذه الظاهرة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآني الرابع ونفس الموضوع.

السي خالد السطي، تفضلوا.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

بطبيعة الحال ظاهرة الكلاب الضالة تنامت بشكل كبير لا فالمدن لا فالقرى، أنا نعطيك نموذج، ما يحصل في سلا، تاونات، فأكادير، كتخلف ضحايا، السيد الوزير.

صحيح، كاين مجهودات، لكن مزيان نعرفو المستجدات في محاربة أو

مواجهة الكلاب الضالة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الخامس نفس الموضوع.

الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية، لتقديم السؤال.

شكرا.

تفضل، السيد المستشار.

المستشار السيد أبو بكر اعبيد:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين،

نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير المحترم للإجابة على الأسئلة.

يمكنكم التفضل إلى المنصة إذا أردتم.

السيد عبد الوافي لفتيت، وزير الداخلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تندرج محاربة الكلاب الضالة في إطار الاختصاصات المخولة للجماعات في ميدان الوقاية وحفظ الصحة، حيث تشكل هذه الحيوانات حسب المعطيات العلمية المتوفرة، الخزان الرئيسي والناقل للعديد من الأمراض الخطيرة كداء السعار والأكياس المائية والليشمانيا.

وقد شهد المغرب في السنوات الخطيرة تزايدا لافتا في أعداد الكلاب الضالة، مما يهدد الصحة والسلامة العامة، حيث تم تسجيل أزيد من 100 ألف حالة عض وخدش خلال سنة 2024، إلى جانب المخاطر المرتبطة بالأمراض مثل داء السعار الذي تسبب في 33 حالة وفاة سنة 2024، بالإضافة إلى تسجيل 432 حالة إصابة بالأكياس المائية و64 حالة إصابة بداء الليشمانيا الحشوية سنة 2024.

كما تجدر الإشارة أنه منذ الإعلان عن استضافة بلدنا لمجموعة من التظاهرات الرياضية الدولية، يتعرض المغرب لهجمات إعلامية ممنهجة، تسعى إلى تشويه صورة المملكة، مركزة بشكل لافت على موضوع الكلاب الضالة، وتقدم هذه الحملات معطيات مغلوطة خارج سياقها الحقيقي، حيث تتهم السلطات العمومية باتباع ممارسات غير إنسانية، دون استحضار المعطيات الواقعية ولا حجم المجهودات المبذولة وطنيا في مجال الوقاية وحماية الصحة العامة واحترام مبادئ حقوق الحيوان.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

من أجل احتواء ظاهرة انتشار الكلاب الضالة والحد من انتشارها، تم سنة 2019 إبرام اتفاقية إطار للشراكة والتعاون بين وزارة الداخلية، من خلال المديرية العامة للجماعات الترابية، ووزارة الصحة والحماية الاجتماعية والمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية والهيئة الوطنية للأطباء البياطرة، تهدف إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين هذه الأطراف من أجل معالجة هذه الظاهرة، باعتماد مقاربة جديدة، ترتكز على ضوابط علمية، أبانت عن فعاليتها في العديد من الدول، وذلك من خلال إجراء عمليات التعقيم الجراحية لهذه الحيوانات لضمان عدم تكاثرها وتلقيحها ضد داء السعار، وستمكن هذه المقاربة الجديدة في مراحلها الأولى من ضمان استقرار عدد هذه الحيوانات، لينخفض تدريجيا بعد ذلك.

وبهدف تفعيل هذه الاتفاقية الإطار والتسريع في تجسيدها على أرض الواقع، تنكب وزارة الداخلية حاليا على مواكبة العديد من الجماعات الترابية، من أجل إحداث وتجهيز مراكز لجمع ولإيواء الحيوانات الضالة، وفق المعايير المعمول بها دوليا في أفق تعميمها على الصعيد الوطني، وكذا من أجل اقتناء آليات ومعدات لجمع هذه الحيوانات وتعقيمها، حيث بلغ الدعم المالي المرصود لهذا الغرض خلال 5 السنوات الأخيرة ما يناهز 240 مليون درهم.

وفي هذا الإطار، تمت برمجة إنجاز أزيد من 20 محجزا إلى حدود نهاية شهر يوليوز الجاري، منها محجز واحد بمدينة الرباط دخل حيز التشغيل الفعلي، في حين بلغت نسبة تقدم الأشغال 95% بـ 5 محاجز، تهم مدن الدار البيضاء، طنجة، مراكش، أكادير ووجدة، و30% بمدينة إفران وسيدي سليمان، و5 محاجز حظيت بالموافقة من أجل التمويل بكل من القنيطرة، الرشيدية، الخميسات، مديونة والمضيق، الفنيدق، في حين توجد 7 محاجز أخرى في طور الدراسة بكل من مدن الداخلة، فاس، شيشاوة، فحص أنجرة، تارودانت وسيدي قاسم.

كما تم الشروع في إنجاز مجمع بيطري متنقل بمدينة القنيطرة، كتجربة نموذجية في مجال العناية وتدبير الحيوانات الضالة، خاصة الكلاب والقطط، حيث يتميز بمرونته وإمكانية نقله إلى مختلف المناطق بحسب الحاجة، ويوفر هذا المجمع المتنقل خدمات بيطرية شاملة، تشمل التلقيح والعلاج والتعقيم والإيواء المؤقت، مما يعزز من فعالية التدخلات الميدانية السريعة.

وتنبع أهمية هذا النموذج من كونه يستجيب للحاجيات المستعجلة، خصوصا في المناطق التي تفتقر إلى بنية تحتية قارة، وسيتم تقييم هذه التجربة النموذجية في أفق تعميمها على المستوى الوطني.

وفي مجال الخدمات العلاجية الوقائية المقدمة للمواطنين لمحاربة داء

السعار، وبموجب الاتفاقية الإطار المبرم سنة 2018 بين وزارة الداخلية ووزارة الصحة والحماية الاجتماعية، والتي تهدف إلى تقريب وتجويد هذه الخدمات، خاصة بالمناطق القروية، تعمل وزارة الداخلية سنويا على تحويل مبلغ 40 مليون درهم لفائدة ميزانية معهد باستور المغرب، مخصص لتمويل اقتناء مواد اللقاح والمصل، وتعمل وزارة الصحة والحماية الاجتماعية على توزيع هذه المواد على 565 مركزا صحيا لمحاربة هذا الداء، وخاصة على المراكز المتواجدة بالمناطق القروية، هذا الغلاف المالي ينضاف إلى 40 مليون درهم التي تخصصها الجماعات الترابية سنويا من أجل اقتناء هذه المواد الحيوية لفائدة المراكز التابعة لها والبالغ عددها 115 مركزا.

واعتبارا للدور الهام الذي تقوم به مكاتب حفظ الصحة التابعة للجماعات في هذا المجال، تعمل وزارة الداخلية في إطار مخطط عملها الممتد ما بين 2019 و2025 على إنجاز برنامج يهم إحداث 130 مكتبا جماعيا لحفظ الصحة مشتركا بين الجماعات الترابية، وذلك لتدارك الخصاص المسجل بالجماعات التي لا تتوفر على هذا النوع من التجهيزات.

ويشكل مجال تدبير الحيوانات الضالة، خاصة الكلاب إحدى الركائز الأساسية للبرنامج، كما سيتم دعم هذه المكاتب بعدد كبير من الأطر الطبية وشبه الطبية من بينها 130 طبيبا بيطريا الذين سيتولون تدبير شؤون المراكز المخصصة لجمع ولإيواء هذه الحيوانات.

بالإضافة إلى ذلك، تم توجيه عدة دوريات من أجل حث الجماعات على إحداث وتجهيز مراكز لجمع ولإيواء الحيوانات الضالة في إطار تشاركي بين الجماعات، وفق المواصفات التقنية المعمول بها في هذا الشأن، واختيار النمط الأنجع لتدبيرها وتهيئة الموارد المادية والبشرية اللازمة لتسييرها.

كما تنص هذه الدوريات على ضرورة جمع الكلاب الضالة بصفة دائمة ومستمرة من طرف فرق تدخل مؤهلة ومزودة بالمعدات والوسائل الضرورية، مع الحرص على عدم جمع الحيوانات التي تم تعقيمها وترقيمها، وإنجاز كل العمليات المتعلقة بتدبير ظاهرة الكلاب الضالة، في إطار احترام مبدأ الرفق بالحيوان.

بالإضافة إلى إشراك الجمعيات المهتمة بحماية الحيوانات في احتواء هذه الظاهرة.

ومن أجل وضع إطار قانوني للإجراءات المتخذة لمعالجة هذه الظاهرة، فقد تم إعداد القانون رقم 19.25 المتعلق بحماية الحيوانات الضالة والوقاية من مخاطرها بتنسيق مع كل الفرقاء المعنيين، والذي سيمكن من إقرار التوازن بين توفير الرعاية والحماية اللازمتين للحيوانات الضالة وضمان حقها في الحياة وبين الوقاية من مخاطرها، حفاظا على أمن وسلامة المواطنين، مع ما يقتضيه ذلك من توضيح اختصاصات كل جهة متدخلة على حدة وتحديد مسؤولياتها.

ويتوخى من مشروع هذا النص الذي تمت المصادقة عليه خلال أشغال مجلس الحكومة المنعقد يوم الخميس 10 يوليوز 2025 بلوغ أهداف رئيسية تتمثل أساسا فيما يلي:

- تحديد قواعد حماية الحيوانات الضالة من الأمراض والمخاطر التي قد تهددها من خلال ضمان رعايتها وتوفير شروط عيش ملائمة لها، مع تحديد الآليات الضرورية للوقاية من أخطارها، عبر تحديد التدابير الكفيلة بالتحكم في تكاثرها وضبط انتشارها؛
- وضع نظام للتصريح بالحيوان وتحديد التزامات مالكه أو حارسه قصد تفادي شروده أو التخلي عنه؛
- إحداث مراكز لرعاية الحيوانات الضالة؛
- وضع قاعدة وطنية للمعطيات خاصة بالحيوانات الضالة؛
- وأخيرا، تحديد الأشخاص المكلفين بالبحث عن المخالفات لأحكام هذا القانون ومعاينتها وكذا العقوبات المترتبة عن الإخلال بأحكام هذا القانون.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

في إطار التعقيب فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد المداني أملوك:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

هذه فرصة لنا قبل مناقشة مشروع الكلاب الضالة معكم، السيد الوزير، أن نذكر بالأدوار الحميدة التي تقومون بها في وزارة الداخلية ومعكم الإدارة الترابية في دعم الجماعات، خاصة تلك التي تعاني من محدودية الموارد، ونشيد بالمناسبة بما تقومون به لدعم الجماعات في العديد من المجالات، من قبيل مكاتب الصحة وتطهير وتدبير النفايات وغيرها.

ونحن في الجنوب الشرقي وأنا بصفتي رئيس جماعة لا بد أن أوجه لكم الشكر ولكافة مصالحكم وأطركم على التعبئة التي تشتغلون بها، ونؤكد أن جماعات هذه المناطق في أمس الحاجة إلى كل الدعم الذي تستطيعون تعبئته لمساندتنا، في نجاح الأوراش التي تحتاجها الساكنة.

وبالرجوع إلى موضوع السؤال، نثمن عاليا عناصر الجواب التي قدمتموها السيد الوزير المحترم، والتي تبرز الحاجة الماسة إلى تعميق مناقشة هذه الظاهرة التي ترتبط بالحيوانات الضالة، خاصة وسط التجمعات العمرانية، فالعديد من الجماعات بما فيها المدن الكبرى وكذلك في مدننا بالجنوب الشرقي، حيث تشهد تنامي ظاهرة انتشار الكلاب الضالة المتشردة والضالة، سواء بشكل طبيعي أو عبر تخلي بعض السكان عن حيواناتهم الأليفة في الشارع لأسباب مختلفة.

ونتفق جميعا أن هذه الظاهرة تشكل مصدرا للخطورة والمس بالأمن العام

والسكينة العامة وخطر على السكان، خصوصا وأن هذه الحيوانات الضالة تمثل خزانا متنوعا للأمراض الخطيرة كداء السعار مثلا، ولابد أن نكون صرحاء في التعبير عن الصعوبات التي يواجهها مدبر الجماعات الترابية في تعبئة الموارد المالية الضخمة التي تتطلبها المعالجة القائمة إلى مقاربة حقوق الحيوان من اعتماد برامج التعقيم أو جمع هذه الحيوانات في محاجز مهيئة.

فالحملات الترافعية التي تقودها جمعات الدفاع على الحيوانات تركز على ممارسة ضغوط إعلامية على مدبرين عموميين بدعوى المحافظة على الحيوانات وعدم قتلها وضرورة تخصيص ميزانية ضخمة لتعقيمها وحمايتها.

ونحييكم بالمناسبة، السيد الوزير المحترم، على الدعم والمواكبة التي تقومون بها من خلال المديرية العامة للجماعات الترابية لمساندة الجماعات الترابية في تدبير موضوع الكلاب والمتشردة والحيوانات المتشردة بشكل عام، بشكل يوازن بين الالتزامات البيئية والإكراهات المالية لهذه الجماعات، وخاصة من خلال تقوية قدرات المكاتب الجماعية لحفظ الصحة ومعالجة الخصاص فيها وتعزيز قدرات الجماعات في هاذ المجال الحيوي.

وندعو بالمناسبة، إلى توسيع مجال تنفيذ البرنامج الخاص بدعم حال الجماعات في مشاريع تجهيز المحاجز الجماعية وتمكين الجماعات من الموارد البشرية الملائمة، وخاصة ما يتعلق بالتخصص البيطري.

وهي فرصة كذلك لدعوة جمعيات المجتمع المدني التي تترافع في هذا الموضوع لتطوير قدراتها والقيام بشركات مع الجماعات المعنية لتعبئة الموارد المالية في إطار التعاون الدولي والآليات التمويلية المختلفة للمساهمة في التوفيق بين مقتضيات حقوق الحيوانات ومقتضيات الصحة العمومية ومقتضيات التوازن المالي للجماعات الترابية.

ولابد من التذكير هنا بأهمية الالتزام الصارم بالتشريعات الوطنية في مجال الحد من انتشار الكلاب الضالة وتقليص المخاطر..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد زيدوح:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين،

أولا، السيد الوزير، تنشكرك على الإجابة اللي فيها عدة توضيحات، وفيها عدة إيجابيات، لأن تنعرفو بأن هذا ملف ربما اخذا واحد الطريق، اللي هو طريق صائب، واحنا كذلك ملي طرحنا هاذ السؤال طرحناه باش نواجهو كل من أراد أن يشوه سمعة البلاد وأن يمس بكرامة وسمعة البلاد اللي تتميز دوليا بواحد السمعة طيبة وجد طيبة، ولهذا كان العمق ديال السؤال ديالنا، كان في هاذ الإطار، باش نوضحو لكل من له رغبة أن يمس بكرامة جميع المواطنين والمغاربة والمغرب بصفة عامة.

ولكن، السيد الوزير، كذلك بأنه في هاذ الكلاب الضالة بصفة عامة الحل الوحيد وطبقا لاتفاقية ديال 2019، هي بأنه كنقبطو هاذيك الكلاب وكنيدرو لهم التلقيح، كنديرو لهم بعدا أولا (la stérilisation) التعقيم والتلقيح، ومن بعد كنرجعوهم للحياة العادية، هذا هو الحل الوحيد.

من غير هذا الحل ما كاينش حل اللي يمكن لنا نواجهو به هاذ الكلاب الضالة، هاذي النقطة الأولى.

النقطة الثانية كذلك الملاجئ وانتوما تكلمتو السيد الوزير في الجواب ديالكم بأنه غادي تولي مدينة الرباط كتحتوي على واحد الملجأ جد مهم، هذا خاص يتعمم هاذ الرؤية هاذي تعمم على صعيد جميع الجهات، لأنه هذا هو الحل كذلك، لأن لا بد يكون عندو ملجأ فاش يمكن لهاذ الكلاب يعيشو ويكون عندهم واحد العيش اللي كنحترمو فيه الجودة ديال الأكل ديالهم، وكنحترمو كذلك الأمراض ديالهم، ولكن هاذ الشي كلو كيتطلب السيد الوزير إمكانيات بطبيعة الحال، فالإمكانيات المالية لأن اليوم إيلا بغينا ناخذو كل من هاذ الكلاب الضالة غير واحد راه كيكلف تقريبا واحد 650 حتى لـ 700 درهم إيلا بغينا نتكلفو به من ناحية التلقيح والتعقيم إلى غير ذلك.

ولكن كذلك السيد الوزير، خصنا الموارد البشرية، لأن اليوم عندنا تقريبا الأطباء البياطرة تقريبا كاينة في المغرب واحد 1500، صعيب غدا باش نديرو التلقيح ونديرو التعقيم لجميع الكلاب اللي هوما تقريبا واحد 2 حتى لـ 3 المليون ديال الكلاب الضالة.

فاليوم خص واحد الاجتهاد يكون في الموارد البشرية، خص واحد الاجتهاد يكون بالنسبة للإمكانيات المالية وخص التوسيع ديال السياسة ديال التعميم ديال هاذ المنشآت على صعيد الجهة، وكذلك تكون عندنا واحد السياسة تشاركية في كل جهة اللي يمكن لها يكون فيها مصالح لتدبير هاذ الملف الأساسي ومشاركة المجتمع المدني وهو أساسي السيد الوزير.

كذلك، هناك جمعيات اللي كتقوم بواحد العمل جد طيب، ومشكورة على العمل اللي كتقوم به، عندها إعانة من الدولة ولكن 60% كتجيبها من علاقاتها الخاصة لتدبير هذا الملف، إذن وكذلك تكون واحد التكوين إعلامي السيد الوزير باش المغاربة يعرفو كذلك بأن كيفاش يتعاملو مع الكلاب الضالة في الخارج، راه واحد التوعية إعلامية لابد أن تكون.

إذن المشاركة ديال المجتمع المدني والجمعيات والإعلام راه كيلعبو دور أساسي لتكميل السياسة اللي كتقومو بها، السيد الوزير، ولا سيما بأنه راكم قمتو بواحد المنجزات مهمة اليوم دخلتو 130 بيطري راه أساسي لواحد العدد من المنشآت..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

نشكركم السيد الوزير على التجاوب الإيجابي، الذي يعكس حرصكم على الاهتمام بقضايا وهموم المواطن المغربي.

السيد الوزير،

نستغل هذه الفرصة لنشيد بالجهود الملموسة التي تبذلها وزارتكم في مواجهة ظاهرة الكلاب الضالة والتي تجسدت في إطلاق برامج مبتكرة، ونحن على يقين بأن استمرارية هذه الالتزامات مع تعزيز تفعيل القانون رقم 56.12 وتكثيف حملات التوعية، بالإضافة إلى دعم الجماعات في مراقبة وتطبيق التدابير الضرورية لهذا الغرض، ستساهم بلا شك في تقليص هذه الظاهرة بشكل ملحوظ وتوفير بيئة أكثر أمانا وصحة لجميع المغاربة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيدة لبنى علوي، تفضلوا للتعقيب شكرا.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب في إطار هذه الجلسة الدستورية.

وقبل التطرق لموضوع السؤال، السيد الوزير المحترم، لابد أن أثير ظاهرة المختلين العقليين والأشخاص المشردين، فلا بد من سياسة عمومية مندمجة لإيواء هذه الفئة من المغاربة والمحافظة على كرامتهم وحمايتهم من كل المخاطر، بما فيها مخاطر التعرض لهجمات الكلاب الضالة.

ولقد سبق لنا وأن أثرنا هذا الموضوع عبر عدة أسئلة كتابية، حيث باتت ظاهرة الكلاب الضالة تهدد أمن وسلامة الساكنة بمختلف جهات وأقاليم المملكة، كما أنها تعطي صورة سيئة عن بلادنا التي تخطط لتحقيق الريادة على مستوى السياحة، وتستعد لاحتضان تظاهرات قارية وعالمية في غضون السنوات القليلة المقبلة، كأس أمم إفريقيا 2025، وكأس العالم 2030.

السيد الوزير المحترم،

إننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب ندعو إلى وضع إطار للتعاون بين السلطات مركزيا وترابيا ومنظمات المجتمع المدني لوضع حلول مبتكرة وأقل تكلفة، من أجل الحد من هذه الظاهرة التي خلفت عشرات الآلاف من الضحايا، كما جاء في جوابكم.

وفي هذا السياق، ينبغي الانتباه للضغوطات التي تمارسها لوبيات إنتاج وتسويق لقاحات تعقيم الكلاب، والتي تلجأ لأساليب مفضوحة للتشويش والضغط بدعاوي حقوق الحيوان والرحمة بالكلاب الضالة.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية، تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد المختار صواب:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

السيد الوزير،

إن تطرقنا اليوم لموضوع انتشار الكلاب الضالة بمختلف ربوع المملكة، لا يأتي من باب الهامش أو التفاصيل، بل من منطلق مسؤوليتنا كمؤسسة تشريعية في دق ناقوس الخطر إزاء ظاهرة باتت تهدد سلامة المواطنين، وتكشف في العمق أعطابا بنيوية في تدبير الشأن المحلي وغياب رؤية وطنية واضحة المعالم لمعالجة هذا الإشكال المتفاقم.

فحسب معطيات رسمية صادرة عن المصالح البيطرية لوزارة الفلاحة، وبناء على التقارير الميدانية للجماعات الترابية، فقد تجاوز عدد الكلاب الضالة في المغرب 3 ملايين كلبا خلال سنة 2025، من بينها ما يقارب 1.2 مليون كلب، تم رصده في المجال الحضري دون احتساب الآلاف المنتشرة في الأوساط القروية، وهو ما يجعل من الظاهرة قضية صحة وسلامة عمومية بامتياز.

كما سجلت خلال نفس السنة أزيد من 80.000 حالة عض تم التبليغ عنها، منها ما يقارب 4500 حالة مصابة بداء السعار، وهو ما يشكل مؤشرا مقلقا على ضعف التحكم في الوضع، خاصة في ظل محدودية الموارد المخصصة للوقاية والتدخل العلاجي.

وفي هذا السياق، نسجل أن جهة بني ملال - خنيفرة بدورها تعرف تفاقما في الظاهرة، حيث أفادت معطيات رسمية صادرة عن المكتب الوطني للسلامة الصحية بأن عدد حالات العض المسجلة في شهر يناير وفبراير من سنة 2024 فقط، وعلى سبيل المثال لا الحصر، بلغ 26 حالة في بني ملال و42 حالة في خنيفرة وعشرات الحالات أخرى في الفقيه بنصالح وأزيلال وخريبكة، وهي أرقام تعكس حجم الانتشار المقلق للكلاب الضالة في الوسط الحضري والقروي.

ورغم المجهودات المبذولة من طرف وزارة الداخلة في إطار دعم الجماعات الترابية، عبر برامج وطنية للتلقيح والتعقيم وإنشاء مراكز الإيواء، فإن محدودية

الإمكانيات وتفاقم التجاوب المحلي لازالت تضعف نجاعة التدخل وتحد من فعالية الأثر الميداني.

لقد آن الأوان لتجاوز المقاربات الظرفية التي تعتمد أساسا على الإبادة العشوائية، التي أثبتت فشلها العملي، وخلفت سخطا حقوقيا ومجتمعيا واسعا.

إن الضرورة تقتضي اليوم بلورة إستراتيجية وطنية مندمجة، تجمع بين إحداث مراكز إيواء جهوية وتعزيز برامج التعقيم والتلقيح وإطلاق حملات تحسيسية موجهة وتعبئة الموارد المالية والبشرية الكافية، لتفعيل هذه الرؤية ميدانيا، مع هذه الظاهرة يجب أن يتم بمنطق استباقي وإنساني وعقلاني يضع كرامة المواطن في صلب الأولويات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير المحترم للرد على التعقيبات.

تفضلوا السيد الوزير المحترم.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

كيف تتعرفوا كاملين هاذ الاشكالية ديال الكلاب الضالة والحيوانات الضالة بصفة عامة، عرفت واحد النوع ديال التفاقم من بعد الجائحة ديال (كوفيد-19)، اللحظة الناس اللي كانو واحد الوقت بقى الشارع ما بقاش فيه الناس ما خرجوش لواحد المدة زمنية كبيرة، فذيك الفترة عرفت واحد التزايد كبير ديال هاذ الكلاب الضالة.

لكن، طريقة التعامل مع هاذ الكلاب ومع هاذ الآفة، راه ماشي وليد اليوم تحت ضغوط أي نوع من الضغوطات، شفتو أشنو قلنا لكم فـ 2019 كنا لقينا ووجدنا الطريقة اللي باش غنتعاملو بها مع هاذ الظاهرة، وهاذ الطريقة ما كاينش 25 طريقة، كاين طريقة وحدة، هو جمع هاذ الكلاب والتعقيم ديالها وإعادتها للأماكن ديالها واللعب على الوقت، مع الوقت غتبدا تتناقص.

هاذي هي الطريقة باش خدامين اليوم، غير هي هاذ الطريقة اللي كتطلب إمكانيات كبيرة، إمكانيات مادية، إمكانيات بشرية، واحد العمل دؤوب، لأنه ما كتدارش بين ليلة وضحاها، بل كتلزم علينا واحد العمل على المدى المتوسط باش نتحكمو فيها، واحنا غاديين فهاذ المنوال، احنا غاديين فهاذ المنوال.

اليوم كاين 20 مركز في طور الإنجاز، وغنزيدو عليهم مراكز أخرى باش إن شاء الله، التراب الوطني بصفة كاملة، غادي يكون كل منطقة كل عمالة وكل منطقة عندها المركز ديالها، واحنا فهاذ الإطار كنجربو واحد الطريقة، راه ذكرتها اللي هي طريقة ديال واحد العمل اللي دابا كنقومو به فالقنيطرة، اللي هي ماشي مراكز دائمة، لكن مراكز تحدث فحالة الحاجة باش يكون الدعم، وباش نعطيو واحد الإطار عام لهاذ التدخل، لأن لحد الآن ما عندناش إطار عام للعمل من غير القانون ديال الجماعات الترابية، ما كاينش شي قانون اللي كيحدد العمل ديالنا فهاذ الإطار، فهاذ المجال.

لهذا وزارة الفلاحة جابت بطبيعة الحال بتنسيق تام معنا، جابت قانون اللي دوزناه هاذي أسبوعين دوزناه فمجلس الحكومة، واللي غيجي عندكم إن شاء الله فالقريب، كنظن فالدورة المقبلة إن شاء الله، نحاولو ندوزوه، اللي غادي يعطينا الإطار العام ديال العمل ديال الدولة، وديال الجماعات الترابية لمحاربة هاذ الآفة، واللي كنتعمد على جوج ديال الحوايج.

أولا، وهو أساسي، حماية المواطنين من جميع الآفات اللي عندها علاقة بالكلاب الضالة، هذا هو الأساس، وبطبيعة الحال مع حماية هاذ الحيوانات الضالة، في إطار قانوني شفاف، هذا هو الإطار العام اللي جاي به هاذ القانون اللي كنتمناو إن شاء الله يدوز فالدورة المقبلة واللي غيعطينا المجال للتدخل السليم من أجل محاربة هذه الآفة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤالان الآنيان الموواليان هما حول "التطهير السائل"، تجمعهما وحدة الموضوع، وسنعرضهما دفعة واحدة.

فريق التجمع الوطني للأحرار، السؤال موضوعه "التطهير السائل ومعالجة المياه العادمة".

تفضلوا، السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد سعيد شاكر:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

عن تطهير السائل ومعالجة المياه العادمة، نسائلكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني، موضوعه "استراتيجية الحكومة في مجال التطهير السائل".

الفريق الحركي لتقديم السؤال.

تفضلوا.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

عن إستراتيجية الحكومة في مجال التطهير، نسائلكم السيد الوزير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير المحترم للإجابة على السؤالين.

السيد وزير الداخلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نظرا للأهمية التي يكتسيها قطاع التطهير السائل ومعالجة المياه العادمة، تمت منذ سنة 2006 بلورة البرنامج الوطني للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة، بشراكة بين وزارة الداخلية وباقي الوزارات المعنية، ويستهدف هذا البرنامج بالخصوص إعادة هيكلة وتقوية وتوسيع شبكة الصرف الصحي بالمدن والمراكز الحضرية، وتجهيزها بمحطات لمعالجة المياه العادمة.

ومن أجل تمكين العالم القروي أيضا من الاستفادة من هاذ البرنامج وكذا إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة، قامت وزارة الداخلية سنة 2019، بشراكة مع باقي القطاعات الوزارية المعنية، بإعطاء انطلاقة البرنامج الوطني للتطهير السائل المندمج وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة.

وتتمثل الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج المندمج في أفق 2040 فيما يلي:

- مواصلة برمجة وربط المدن والمراكز الحضرية بهدف الرفع من معدل الربط إلى نسبة 90%، وتقليص نسبة التلوث بأكثر من 80%؛

- تجهيز 1207 مركزا قرويا، مما سيمكن من تحسين نسبة الربط إلى 80% وتقليص نسبة التلوث بحوالي 60%؛

-إمكانية إعادة استعمال 100 مليون متر مكعب من المياه العادمة المعالجة سنويا في أفق سنة 2027، و537 مليون متر مكعب في أفق 2040.

وبفضل المجهودات المبذولة في هذا الإطار من طرف الدولة والجماعات الترابية والفاعلين، حقق قطاع التطهير السائل منذ سنة 2006 نتائج جد مهمة، برزت جليا في تحسين خدمات مرافق الصرف الصحي بالجماعات المستفيدة وتحقيق وقع بيئي واجتماعي إيجابي، من خلال ارتفاع وثيرة الاستثمارات المنجزة في إطار هذا البرنامج، والتي مكنت من إعادة تهيئة التجهيزات والمنشآت الضرورية وإنجاز وتوسيع شبكة الصرف الصحي وصرف مياه الأمطار إلى جانب إنجاز محطات لمعالجة المياه العادمة وإعادة استعمالها.

وإلى غاية نهاية سنة 2024، بلغ حجم الاستثمارات المرصودة حوالي 48.58 مليار درهم، منها 25.33 مليار درهم منجزة و23.25 مليار درهم في طور الإنجاز أو الانطلاقة، وتبلغ المساهمة الإجمالية للدولة عن طريق صندوق التطهير السائل والصلب ومعالجة المياه المستعملة وإعادة استعمالها ما يناهز 17.67 مليار درهم لمواكبة هذه الاستثمارات، منها 11.76 مليار درهم تم تعبئتها إلى نهاية سنة 2024.

كما تساهم وزارة الداخلية في تمويل هذه الاستثمارات بمبلغ 3.10 مليار درهم عن طريق حصة الجماعات الترابية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة، منها مبلغ 2.2 مليار درهم تمت تعبئته إلى غاية نهاية سنة 2024.

وقد مكنت المشاريع المنجزة من تحسين مؤشرات التطهير السائل على الصعيد الوطني وذلك على النحو التالي:

في الوسط الحضري: من أصل 385 مدينة ومركز حضري تم تجهيز 223 منها بشبكة الصرف الصحي ومحطات معالجة المياه العادمة لفائدة 21 مليون نسمة، ويتم حاليا مواصلة الأشغال بـ 72 مدينة ومركز لفائدة 1.25 مليون نسمة، فيما تمت برمت 90 مدينة ومركز خلال الفترة الممتدة ما بين 2025 و2034، وقد مكنت هذه الإنجازات من بلوغ معدل الربط يقدر بـ 84%؛

في الوسط القروي: من أصل 1207 مركز قروي تم تجهيز 43 مركزا بشكل كامل بشبكة الصرف الصحي ومحطات معالجة المياه العادمة لفائدة ساكنة تقدر 105 ألف نسمة والشروع في تجهيز 170 مركز قروي لفائدة ساكنة تقدر بـ 442 ألف نسمة.

على مستوى إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة، وفي إطار جهود تثمين المياه العادمة المعالجة، تم استغلال هذه الموارد في سقي 30 ملعب غولف، إلى جانب مساحات خضراء تابعة لـ 16 جماعة ترابية، فضلا عن إنجاز 6 مشاريع ذات طابع صناعي، وقد بلغ الحجم الإجمالي للمياه المعالجة والمعاد استعمالها خلال سنة 2024 ما يناهز 53 مليون متر مكعب.

وفي أفق توسيع هذا الاستخدام المستدام، توجد مشاريع إضافية قيد الإنجاز أو مبرمجة تشمل 18 ملعب غولف جديد ومساحات خضراء موزعة على 40 جماعة ترابية.

وفي الأخير، ومن أجل إعطاء دفعة قوية لقطاع التطهير السائل وتنفيذ الاتفاقيات الموقعة في دجنبر 2024 ما بين الدولة والجهات على هامش المناظرة الوطنية للجهوية المتقدمة، تم إعداد برنامج طموح يهم الفترة الممتدة ما بين 2025 و2034 بغلاف مالي يقدر بـ 56 مليار درهم، منها 27 مليار درهم مخصصة لمواصلة إنجاز 389 مشروعا، إما في طور الإنجاز أو انطلاقة، و29 مليار درهم لإنجاز 694 مشروع جديد للصرف الصحي وإعادة استعمال المياه العادمة.

وبالنسبة للمدن والمراكز الحضرية، ستقوم وزارة الداخلية بتقليص المدة الزمنية لإنجاز المشاريع المتعلقة بالتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة التي كانت مبرمجة - وهنا بغيت نوقف عليها - مجموعة أغلبية البرامج وخاصة في الوسط الحضري مبرمجة ما بين 2025 و2034 باش نكملو كولشي، اليوم غنقلصو هاذ المدة ما غنمشيوش لـ 2034 غنقلصوها لـ 2029، يعني من دابا 3 سنين ذاك الشي اللي كنا غنديروه في هاذ 9 سنين اللي جاية غنديروه إن شاء الله في 3 سنين اللي جاية، باش الوسط الحضري كامل يكون كمل 100%، باش يمكن لنا ذيك الساعة نقابلو الوسط القروي بصفة دائمة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

للتعقيب، فريق التجمع الوطني للأحرار، السيد المستشار السي شاكر، تفضلوا.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

لا شك أن التطهير السائل ومعالجة المياه العادمة مسؤولية جماعية، يعني مسؤوليتنا جميع، وأن تحقيق أهداف البرنامج الوطني للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة عندو أهداف نبيلة تتعود بالنفع علينا وعلى الأجيال القادمة، وأهمية التطهير السائل ومعالجة المياه العادمة تتكمن في إعادة استعمال المياه العادمة لمواجهة الإجهاد المائي، الحد من التلوث، حماية الصحة العامة، حماية البيئة، التنمية المستدامة، توليد الطاقة، وأهميات أخرى.

السيد الوزير المحترم،

بقدر تنويهنا بمجهودات الحكومة في هذا المجال، لا سيما من خلال تحقيق عدة مشاريع ناجحة، نذكر منها تزويدنا بمياه السقي ومياه ري المساحات الخضراء ومياه سقي ألعاب الغولف ومياه المصانع بالمغرب، بقدر كذلك تنويهنا بمجهودات الحكومة الرامية لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة المجالية، فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار ندعوكم إلى العمل وفق مقاربة تشاركية مندمجة على معالجة بعض الإشكاليات التي ما تزال عالقة، أو ما تزال مطروحة في هذا المجال، عبر اتخاذ التدابير والإجراءات التالية:

1. دعم البحث العلمي والتكوين المهني المتعلق بهذا القطاع؛
2. العمل على تخفيض التكلفة والزيادة في المردودية؛
3. حث القطاع البنكي على مسايرة البرنامج الوطني الإصلاحي؛
4. تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
5. تفعيل دور الجماعات المحلية في هذا المجال؛
6. مراعاة العدالة المجالية؛
7. تكثيف حملات التوعية؛
8. تسريع المشاريع قيد الإنجاز، ولاسيما بالمدن التي ستحظى بشرف تنظيم كأس العالم وكأس إفريقيا لكرة القدم؛
9. وأخيرا، المزيد من توسيع شبكات الصرف الصحي ولاسيما بالعالم القروي، نذكر على سبيل المثال إقليم تاونات.

وشكرا.

والله ولي التوفيق.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الفريق الحركي للتعقيب، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أولا، ومن باب الموضوعية ونحن في الفريق الحركي ننوه بالمجهودات التي بذلت وتبذل من طرف الدولة وبالأخص من طرف وزارتكم ومصالحها المركزية والجهوية والإقليمية والمحلية في مجال التطهير السائل ومعالجة المياه العادمة بالجماعات الناقصة التجهيز، وهي مجهودات تعكسها النتائج المهمة التي حققها البرنامج الوطني للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة التي انطلق منذ 2026، والبرنامج الوطني للتطهير السائل المندمج وإعادة استعمال المياه العادمة والمعالجة الذي انطلق 2019، والذي مكن العالم القروي من الاستفادة من البرامج، ومع ذلك فسقف المنجزات ظل محدودا بالقياس مع حجم الخصاص والحاجيات في الانتظارات والتطلعات.

إن الإشكالات لازالت مطروحة بحدة لدى الجماعات القروية والتي تشكل 85% من الجماعات الترابية، لذا نتطلع السيد الوزير المحترم إلى الرفع من وثيرة تنزيل هاذ البرنامج الطموح وفق مقاربة التمييز الإيجابي لفائدة الجماعات القروية والجماعات الحضرية الأقل استفادة من فرص التنمية، كما نتطلع إلى إعادة النظر في شروط ومعايير الربط بشبكة التطهير السائل المعقدة والتي تكشفها محدودية أرقام الربط المنزلي حتى في الجماعات المشمولة بالشبكة، وهنا سأقف قليلا السيد الوزير المحترم، سأتكلم لكم شيئا ما على هاذ السؤال المهم اللي احنا بصدده اليوم وهو مشكل التطهير السائل.

السيد الوزير المحترم،

انتوما تتعرفو أن هاذ الإشكال تيكون خصوصا في المدن اللي فيها اكتظاظ ديال السكان، وهاذ الشي كله مرتبط بالإعمار ومرتبط بالسكنى ومرتبط بالأجهزة الأساسية للتجهيزات والبنايات التي تنجز، ولكن للأسف السيد الوزير، احنا عندنا في إقليم بني ملال، خصوصا في بلدية بني ملال هناك خروقات كثيرة في التعمير، الشيء الذي تيصعب عليكم انتوما كوزارة ولا كشركة اللي كاينة تما باش تقوم بهاذ الإنجازات.

اليوم، السيد الوزير، في بلدية بني ملال عندنا واحد المجموعة من المفسدين ومجموعة من المنتخبين اللي أصبحوا اليوم تيعطيو الرخص الفردية وانتوما تتعرفو أن الرخص الفردية ممنوعة منعا كليا، فالرخص الفردية السيد الوزير، استغناو على (le plan d'aménagement)، واصبحو تيعطيو هاذ الرخص، واصبحو تيزورو حتى المحاضر ديال (les réceptions) ديال (les marchés)، وهنا غادي نعطيك السيد الوزير واحد الملف وتنطلب منك باش تفتح واحد التحقيق وترسل لنا واحد التفتيشية لبلدية بني ملال باش يطلعو على هاذ الخروقات لأنه ما يقع اليوم في بلدية بني ملال شيء خطير جدا، والحمد لله السيد الوالي تدخل ووقف هاذ الخروقات مشكورا.

ولكن، تنتمناك أنك أنت كوزير وصي على هاذ الجماعات باش تفتح واحد التحقيق وتجي لواحد اللجنة، اللجنة اللي توقف على هاذ الخروقات الكبيرة بزاف في بني ملال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

دائما مع الأسئلة الآنية حول المكاتب الجماعية لحفظ الصحة، تجمعها وحدة الموضوع أيضا، فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا، السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

ماشي غير نقولوشي حاجة، شي باركة.

أولا، السيد الرئيس، نجاوبك أنت الأول، الرخص الفردية ممنوعة منعا باتا، وأنا غنصيفط اللجنة، غير باش نتفاهمو السيد الرئيس، واسمح لي، غنصيفط اللجنة، وغتدير خدمتها، والخدمة اللي غتديرها، غنجي نقولها هنا أشكاين، كان ذاك الشي صحيح راه اللي تما غيتعاقب، ما كانش، غنقولها هنا، باش نكونو واضحين، لأن المهم أنا كنقول لك، أنا ما معاك ما ضدك، الله يجازيك بخير، راه غنديرو خدمتنا، واللي كانت غنجي هنا نقولو، كانت شي حاجة مزيانة غنقولها، كانت خايبة غنقولها.

وكنعاود نقول الرخص الفردية ممنوعة منعا باتا، والرخص الفردية كانت جوج ديال الحوايج، العزل والمحاسبة والمحاكمة، كنقولها ونعاودها، لكن ما نبغيش أنا، أنا كنحترم السادة الرؤساء وكنحترم السادة المنتخبين، ما بغيتش نشهر بشي واحد، كما بغى يكون الإطار ديالو، عندنا الطريقة ديال الخدمة ديالنا، ما محتاجينش نجيو فالبرلمان واحدا التلفزيون ونقولو كاين الفاسدين ولا ما كاينش، كاين طريقة باش نخدمو.

كنحترم طريقة التدخل ديالك، لكن ماشي بلاصتها، ماشي بلاصتها نهائيا، أجي عندي، صيفطها لي، هضر مع الوالي، ونصيفطو اللجان ونديرو الخدمة كاملة، لكن باش نشهرو بالمنتخبين، لا، ما متفقينش.

هاذي فهاذ الإطار غير حسبوها فنقطة نظام اللي كتديرو أنتوما، ولا حسبوها فاش ما بغيتو.

نرجع للموضوع اللي احنا بصددو اليوم، اللي هو التطهير السائل، كيف كنعرفو كان عندنا إشكال كبير في مجال التطهير السائل، علاش؟ كانو مجموعة ديال المتدخلين: الوكالات، المكتب الوطني، الجماعات، الجمعيات، هذا ما كانش يسمح لينا بأن يكون عندنا واحد التخطيط اللي هو محكم للمستقبل، اليوم، الحمد لله كاين هاذ الشركات المتعددة الخدمات اللي دخلت واللي غتدخل فجميع المناطق، والهدف ديالنا هو أنه التطهير السائل بحال الماء الشروب، بحال الكهرباء، حق لكل المواطنين وخصو يوصل لجميع المواطنين فأقرب الآجال، ما عندناش الحق أننا نتعطلو عليهم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

دائما مع الأسئلة الآنية، حول "المكاتب الجماعية لحفظ الصحة"، تجمعها وحدة الموضوع أيضا.

البداية، مع فريق التجمع الوطني للأحرار، موضوع السؤال "تأهيل المكاتب الجماعية لحفظ الصحة".

تفضلوا، السيدة المستشارة المحترمة، السيدة فاطمة.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيد الرئيس المحترم،

عن تأهيل مكاتب حفظ الصحة، نسائلكم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السؤال الثاني دائما في نفس الموضوع، الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا، السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد حسن شميس:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

عن الإجراءات المتخذة بغرض تأهيل المكاتب الجماعية لحفظ الصحة، نسائلكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآني الثالث نفس الموضوع، الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضلوا، السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد بولعيش:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم حول التدابير اللي كتقوم بها وزارتكم من أجل تأهيل مكاتب حفظ الصحة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الآني الرابع ونفس الموضوع، فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلوا، السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

عن تأهيل المكاتب الجماعية لحفظ الصحة، نسائلكم السيد الوزير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السيد الوزير المحترم للجواب على الأسئلة.

شكرا.

السيد وزير الداخلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تندرج الخدمات المرتبطة بالمرافق الصحية ضمن الاختصاصات الذاتية للجماعات في مجال حفظ الصحة، وفقا لأحكام القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.

وتمارس هذه المهام من خلال المكاتب الجماعية لحفظ الصحة، بتنسيق مع السلطات المحلية وبشراكة مع مختلف المتدخلين، وعلى رأسهم المصالح اللامركزة لقطاع الصحة والمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية.

وتجدر الإشارة إلى أن المكاتب الجماعية لحفظ الصحة تلعب دورا محوريا في تدبير الوفيات وشرطة الجنائز ونقل المرضى والجرحى والنساء الحوامل، إضافة إلى عملية التعقيم ومحاربة نواقل الأمراض والأوبئة وداء السعار والتسممات الغذائية وتدبير الحيوانات الضالة.

وقد برزت أهمية هذه الأدوار بشكل خاص خلال جائحة "كوفيد-19" وزلزال الحوز، حيث ساهمت الأطر العاملة بهذه المرافق بشكل فعال في حماية صحة المواطنين.

هذا، واعتبارا لأهمية هذه المرافق، وسعيا لضمان تغطية ترابية شاملة، خاصة في المناطق الجبلية والنائية أو القريبة من المحاور الطرقية التي تعرف حوادث سير خطيرة، وفي إطار التدابير الاستباقية لمواجهة تداعيات موجات البرد، تعمل الوزارة سنويا على دعم هذه المكاتب بالموارد المالية والبشرية، إلى جانب تقديم الدعم القانوني والخبرة التقنية المطلوبة.

وفي هذا السياق، وبعد أن كان عدد المكاتب الجماعية لحفظ الصحة لا يتجاوز 271 مكتبا سنة 2018، أي نسبة 18%، تم إطلاق سنة 2019 برنامجا لإحداث 130 مكتبا جماعيا لحفظ الصحة، مشتركا بين الجماعات، لتدارك الخصاص المسجل في العديد من المناطق، وقد مكن هذا البرنامج من رفع نسبة التغطية إلى 71% نهاية سنة 2024، مع استهداف بلوغ تغطية شاملة تقارب 100% عند نهاية سنة 2026.

وقد أسفرت المراحل الثلاث الأولى من البرنامج عن إحداث 76 مكتبا لحفظ الصحة، في إطار مجموعة الجماعات، أما المرحلة الرابعة التي أعطيت انطلاقتها سنة 2025 فتستهدف إحداث 54 مكتبا، وسيستفيد من هذا البرنامج الذي تبلغ كلفته مليار و40 مليون درهم أزيد من 1240 جماعة تنتمي إلى 53 عمالة وإقليم من مختلف جهات المملكة، تساهم هذه الوزارة بما قيمته 738 مليون درهم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يعتبر العنصر البشري فاعلا أساسيا في هذه المنظومة، حيث تزاول هذه المكاتب مهامها عبر أطر مؤهلة تتكون من أطباء بياطرة، ممرضون، تقنيو حفظ الصحة وأعوان، تحت إشراف أطباء جماعيين، بناء على القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الصحة رقم 117.01 الصادر بتاريخ 12 يناير 2001، المتعلق بتحديد المهام الخاصة بأطباء وجراحي الأسنان التابعين لوزارة الداخلية.

وفي إطار تعزيز الموارد البشرية بالمكاتب الجماعية لحفظ الصحة، تم إطلاق برنامج توظيف ما يناهز 260 طبيبا و130 طبيبا بيطريا، 260 ممرضا، 260 تقنيا لحفظ الصحة على صعيد جهات المملكة، حيث التحق 96 إطارا ضمنهم 27 طبيبا و41 طبيبا بيطريا و24 ممرضا و6 تقنيون لحفظ الصحة، وذلك بعد إجراء مباريات مشتركة للتوظيف على مستوى مجالس العمالات والأقاليم.

وسيتم فتح دورة جديدة للتوظيف في الأشهر المقبلة، في إطار سد الخصاص من هذه الأطر.

وهنا بغيت نوقف، راه عندنا إشكال كبير باش نلقاو الأطباء والأطباء البيطريين والممرضين لهاذ المراكز، واخا كنديرو المباريات ما كيجيوش، وحيث كيجيو واخا كينجحو ما كيلتحقوش وحيث كيلتحقو كيدوزو واحد المدة وكيمشيو فحالهم، وخاصة في المناطق النائية.

لهذا، احنا غنجيب واحد الاقتراح للحكومة بأننا غنرفعو مستوى التعويض ديالهم باش أنهم يفوتو الأطر اللي خدامين في مراكز أخرى وإيلا ما درناش هاذي راه ما غا يمكن لناش نهائيا نسدو هاذ الخصاص وكل عام هاذ الخصاص كيتزاد لأن الساكنة كتزاد، والمكاتب كنحتاج للمرافق أخرى وكنحتاج لأطر أخرى وكنبقاو في واحد الحلقة مفرغة اللي خصنا نوضعو لها حل.

وتنزيلا لمقتضيات اتفاقيات الشراكة الموقعة سنة 2024 مع وزارة الصحة

والحماية الاجتماعية، يتم حاليا تكوين بعض موظفي الجماعات المستوفين للشروط المطلوبة بالمعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة، وسيتم إعادة إدماجهم بعد الحصول على الدبلوم في التخصصات المطلوبة بالمكاتب الجماعية لحفظ الصحة، حيث بلغ عدد الموظفين قيد التكوين 105 موظفا من أصل 115 تم انتقاؤهم برسم سنة 2024-2025، كما سيتم فتح دورة جديدة للتكوين خلال الموسم المقبل في إطار سد الخصاص من هذه الأطر، ويعتبر هذا الإجراء كأحد الحلول البديلة لتوظيف الأطر التمريضية والتقنية.

وتفعيلا لاتفاقية الشراكة الموقعة بين قطاعات الداخلية والصحة والعدل والتعليم العالي وكل من جامعة محمد السادس لعلوم الصحة بالدار البيضاء والجامعة الدولية بالرباط، وتنزيلا لمقتضيات القانون رقم 77.17 الصادر في 06 مارس 2020 المتعلق بتنظيم ممارسة مهام الطب الشرعي، استفاد 86 طبيبة وطبيب من التكوين في هذا المجال، مما سيمكن من تدارك الخصاص المسجل على مستوى عدد الأطباء الشرعيين المؤهلين قانونيا لممارسة مهام هذا التخصص بالمغرب، حيث بلغ عددهم الإجمالي حاليا بمختلف الجماعات 108 طبيبة وطبيب.

هذا، ومن أجل فتح المجال للتعاقد مع أطباء القطاع الخاص للقيام بمعاينة الوفيات بالجماعات قصد سد الخصاص الحاصل في هذا المجال بالعديد من المكاتب الجماعية لحفظ الصحة، تم في 31 ماي 2022 إصدار المرسوم رقم 2.22.218 المتعلق بمعاينة الوفاة ودفن الجثث ونقلها وإخراجها من القبور والذي يهدف إلى وضع إطار تنظيمي ملائم لتسليم الوثائق الإدارية المتعلقة بمعاينة الوفاة ودفن الجثث ونقلها وإخراجها من القبور، وكذا تبسيط مساطرها وإجراءاتها الإدارية.

كما يتم حاليا إعداد ست (6) قرارات للمرسوم المذكور أعلاه حتى يدخل حيز التنفيذ.

كما تم في 07 مارس 2025 إصدار المرسوم رقم 2.24.515 بتخويل تعويض عن الأخطار المهنية لفائدة الموظفين المنتمين إلى هيئة الممرضين وتقني الصحة والعاملين بالجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها ومن شأن هذا الإجراء التأثير بشكل إيجابي على مردودية هذه الفئة داخل المنظومة الصحية الترابية، كما سيرفع من جاذبية الجماعات في مجال الوقاية وحفظ الصحة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

للتعقيب، فريق التجمع الوطني للأحرار.

السيدة المستشارة تفضلوا.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

تنشكروكم على هاذ الجواب المسهب المعزز بالأرقام والاستشرافي اللي قدمتو لنا في هاذ المجال، فهذا تيأكد على أن هناك اهتمام حقيقي وفعلي في هاذ المجال، فكلنا تنعرفو الدور الهام اللي تتقوم به وزارة الداخلية بالأدوار اللي تنعتبروها محورية في مواكبة الجماعات الترابية، وفي شتى المجالات ومساعدتها، لا سيما في تنفيذ مشاريع تأهيل المكاتب الجماعية أو مكاتب حفظ الصحة بالنظر للأدوار الهامة اللي تتقوم بها خصوصا في العالم القروي، عبر تخصيص اعتمادات مالية مقدرة، خاصة في الجماعات الكبرى.

نحن ندعم المهام في المجلس وفي الفريق ديالنا بجهودكم لمواكبة هاذ المشاريع، والأمل معقود من أجل تعميم هذا الإصلاح ليشمل مختلف الجماعات، عبر إحداث نماذج مرجعية لمكاتب حفظ الصحة وفق مؤشرات تراعي حجم الجماعات احتياجاتها، عدد ساكنتها، مع مراعاة إمكانية التعاون بين الجماعات المتقاربة خاصة في العالم القروي لتتجاوز مشكل الاعتمادات المالية والبشرية الكافية.

تنستغلو الفرصة أيضا لتشجيع الجماعات الترابية ووزارة الصحة على التنسيق والتعاون لتوفير الموارد البشرية الكافية، وخاصة الممرضين، كما جاء هذا الخصاص الكبير اللي قلتو جا في الكلمة ديالكم عن طريق برامج من قبيل فتح مسالك خاصة لموظفي الجماعات الترابية في معاهد المهن التمريضية لتلبية حاجيات الجماعات من الممرضين دون اللجوء إلى إحداث مناصب مالية جديدة، هذا مقترح، وهو حل علمي وعملي سيمكن من الاستجابة لتوصيات المجلس الأعلى للحسابات في هذا المجال.

تنستغلو الفرصة أيضا لنثير مسألة الطب الشرعي، وضرورة دعم الجماعات في بناء وتجهيز وتأهيل مستودعات الأموات واقتناء سيارات نقل الموتى واللي تتقتضي أيضا تفعيل آليات الشراكة والتعاون اللي تتيحها القوانين التنظيمية لتأمين هاذ الخدمات على مستوى الجماعات المتقاربة.

من قبة البرلمان ما يمكن لنا إلا نوجهو تحية خاصة للموارد البشرية العاملة في مكاتب حفظ الصحة واللي تتقوم بأدوار حيوية وطلائعية، من معاينة وحفظ ونقل ودفن الوفيات وكل ما يتعلق بالنقل الصحي، خاصة في العالم القروي، والذي يفرض أيضا استخدام المبيدات ومحاربة الحشرات والطفيليات والحيوانات الضالة وغيرها من المهام الجسيمة التي تقدم خدمة عمومية أساسية.

السيد الوزير،

في الاقتراحات اللي قدمتو احنا عندنا مقترح كذلك أننا كنعرفو هاذ مكاتب حفظ الصحة ممكن تعطي حقيقية واقعية عن واقع الصحة، خصوصا في العالم القروي، فاحنا اعلاش ما يمكنش نفكرو أن نطلبو مثلا أن نسمحو

للجماعات، خصوصا القروية، أنها تتعاقد مع أطباء من القطاع الخاص وهو نسميهم أطباء قرويين بشرط أننا نفتحو واحد المسلك ديال في الجامعات، كليات الطب ديال الطب القروي، ممكن يكون كحل في عود نزيدو من الميزانيات والإمكانيات يكون هذا التوجه للطب القروي باش يمكن يحفز أكثر الإنسان من البداية ديالو تيعرف راسو أنه غيمشي للعالم القروي.

إذن في هاذ الإطار، السيد الوزير، كنثمنو كل القرارات التي اتخذتموها في هذا المجال لتأهيل هاته المكاتب والتي تنتظرها خصوصا مهاما جسيمة في أفق الفعاليات الكبرى التي ستنظمها بلادنا خلال السنوات المقبلة، وخاصة ما يتعلق بتعزيز آليات التنسيق مع مصالح الصحة ومصالح الفلاحة في كل ما يتعلق بمراقبة الأنشطة الموجهة للاستهلاك وخاصة المطاعم والمقاهي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

فريق الأصالة والمعاصرة، تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد حسن شميس:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد الوزير المحترم، على ما تقدمتم به من معطيات توضح حجم العمل المنجز من طرف وزارتكم بصفة عامة، ومن لدن المكاتب الجماعية لحفظ الصحة بصفة خاصة، حيث تقوم في إطار الاختصاصات الذاتية الموكولة للمجالس الجماعية ورؤسائها في المجال الوقائي بمراقبة دائمة ومستمرة للمواد الغذائية والمشروبات المعروضة بالمؤسسات الغذائية والمقاهي وللأشخاص العاملين بها.

وكما تعلمون تشكل هذه المراقبة أيضا احترام شروط التخزين حسب المعايير الجاري بها العمل في هذا المجال، بما فيها سلسلة التبريد، إضافة إلى مراقبة وسائل نقل هذه المواد، للتأكد من مدى احترامها للمعايير التي تضمن سلامتها وجودتها.

السيد الوزير المحترم،

نثمن عاليا النتائج الهامة التي يتم تحقيقها على مستوى مخطط العمل الممتد ما بين 2019 و2025 الذي وضعتموه وعلى إنجاز برنامجها وإحداث 130 مكتبا جماعيا لحفظ الصحة، مشتركا بين الجماعات الترابية، لتدارك الخصاص المسجل بالجماعات التي لا تتوفر على هذا النوع من التجهيزات.

وحقق هذا المخطط نتائج جيدة نثمنها عاليا، كما نثمن كذلك برنامج خلق أقطاب لمراكز حفظ الصحة على مستوى الدوائر الترابية، مما سهل عملية التضامن بين الجماعات على هذا المستوى وأسهم في التغلب على الخصاص الموجود على هذا المستوى.

السيد الوزير المحترم،

طموحنا مع المجهودات الجبارة التي تبذلونها بات أكبر، حيث نطمح في جهودكم المبذولة في القطاع بالموازاة مع مراهنتنا كذلك على التواصل والطرق التوعوية للحد من بعض التصرفات المضرة بالصحة العامة، لا سيما ونحن في بداية فصل الصيف، ما يتطلبه من تكثيف الجهود لتشديد المراقبة ومعه تشديد العقوبات ضد كل متلاعب بالصحة العامة للمواطنين والمواطنات.

نحن نعلم الإمكانيات المحدود لبلادنا ولوزارة الداخلية، ولكننا مطالبون أمام تحديات تنظيم بلادنا لتظاهرات كبرى مثل كأس العالم وكأس إفريقيا بالتحسن على هذا المستوى وببذل مجهود جماعي بشراكات مع مختلف الفاعلين المعنيين لدعم الجماعات بالمزيد من الموارد البشرية المكونة في هذا الإطار.

وفي الأخير، فإن حفظ الصحة العامة قضية مشتركة تدخل في إطار سلسلة متكاملة، تبتدئ من المواطن وتنتهي عنده، وعلينا جميعا أن نساهم كل من موقعه في التوعية بكل الوسائل المتاحة وفي الرفع من العقوبات الزجرية ضد أي متلاعب بالصحة العامة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد بولعيش:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالكم، اللي سلط الضور على بزاف ديال القضايا المهمة، وبين لنا بوضوح حجم الجهود اللي كتبذلها وزارة الداخلية عبر المديرية العامة للجماعات الترابية باش تعطي لمكاتب حفظ الصحة المكانة اللي كتستحق.

السيد الوزير المحترم،

هاذ المكاتب رغم أنها تابعة للجماعات، إلا أن الدور ديالها كيتجاوز الإطار المحلي وكيعكس المجهود الترابي العام اللي كتقودو وزارة الداخلية، خصوصا في المجالات اللي عندها العلاقة المباشرة بصحة الناس، بحال الرقابة الصحية ومراقبة النظافة ومحاربة التلوث والتتبع الوبائي، وغير ذلك.

بصراحة هاذ المكاتب خصها تولي في صلب الرؤية المستقبلية ديال الوزارة في أفق 2030 وتكون فعلا ركيزة ديال الصحة الوقائية على المستوى المحلي.

السيد الوزير،

كنعرفو مزيان بلي أن الوزارة خدامة على مشاريع مهمة في هاذ الاتجاه، بحال إعداد الإطار ديال القانون الجديد، وتوسيع تجربة المكاتب بين الجماعات،

خصوصا في المجالات اللي كتعرف ضغط سكاني وعمراني كبير، بغيت نشير للتجربة اللي تستحق التنويه وهي جهة طنجة- تطوان- الحسيمة اللي ولات نموذج كفاش يمكن الدمج بين التنمية المجالية وتحسين جودة الحياة وخدمة المواطن، وهنا خصني نوقف باش ننوه بالعمل الجاد والميداني اللي كيقوم به السيد والي جهة طنجة- تطوان- الحسيمة واللي كيتابع جميع الأوراش يوم بيوم، وطنجة ماشي غير مدينة ديال الاقتصاد والصناعة، ولكن كتطمح تكون كذلك مدينة صحية خضراء فيها العيش الكريم والمرافق المتطورة للساكنة ديالها.

ولكن، كيبقى ضروري السيد الوزير أننا نعززو البنية والوظيفة ديال مكاتب حفظ الصحة باش تولي فعالة ومجهزة، عندها إطار قانوني واضح وكفاءات بشرية وكتنسق مع باقي المصالح.

وفي الأخير، السيد الوزير كنأكدو لكم أننا في الفريق كندعمو كل مجهود كيخدم المصلحة العامة، وكنتمناو باش ياخذ هاذ الورش المكانة اللي يستحقها، ماشي كخدمة جماعية فقط، ولكن كأداة حقيقية لتحقيق العدالة الصحية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

نشكركم، السيد الوزير، على جوابكم الذي تفضلتم به، والذي يعكس جهودكم المتواصلة لدعم المكاتب الجماعية لحفظ الصحة والنهوض بها وتقوية وتعزيز أدوارها، وإنها لفرصة لنجدد اعتزازنا بالإصلاحات السياسية والإدارية التي عرفتها بلادنا على عهد صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، لتوطيد دعائم الديمقراطية التي أطلقها جلالته.

نتابع بتقدير كبير عملكم الدؤوب والمتواصل، سواء عبر مصالحكم المركزية أو عبر الإدارة الترابية، من أجل مواصلة مسار التنمية والسهر على تسريع مختلف المخططات والبرامج التنموية المسطرة وتنسيقها مع باقي المتدخلين، وخاصة عبر دعم الجماعات الترابية للقيام بالمهام الموكولة إليها، بما يضمن نجاعتها في التدبير المحلي، تكريسا لمسار الديمقراطية المحلية ببلادنا.

نحيي موظفي وأعوان الجماعات الترابية في جميع ربوع المملكة وعلى جهودهم الكبيرة التي تشكل التجديد الفعلي للامركزية وتقديم خدمات القرب، وعلى دورهم الريادي في تنزيل مختلف مشاريع التنمية، وندعو إلى الاستجابة لجميع مطالبهم المشروعة، بما يحقق العدل والإنصاف، وبما ينهض بأوضاعهم الاجتماعية والمادية والمهنية، ويحسن ظروفهم ويصون كرامتهم ويمكنهم من أداء مهامهم في بيئة عمل مستقرة وسليمة.

لا يخفى عليكم، السيد الوزير المحترم، الأدوار المهمة التي تضطلع بها المكاتب الجماعية لحفظ الصحة داخل المنظومة الوطنية للصحة، وما أبانت عنه من تميز في عدة مناسبات، حيث أثبتت كفاءتها وفعاليتها في الوقاية من الأمراض وإدارة الأزمات وتعزيز الصحة البيئية، فلازلنا نتذكر، نتذكر الدور الذي قامت به خلال جائحة كورونا، وأثناء زلزال الحوز، وما أظهرته من قدرات كبيرة على التكيف مع مختلف التحديات.

السيد الوزير المحترم،

رغم تفاعلكم الجدي مع ملاحظات المجلس الأعلى للحسابات، وجهودكم الكبيرة والمتواصلة في دعم الجماعات الترابية لتأهيل المكاتب الجماعية لحفظ الصحة والإجراءات والتدابير التي اتخذتموها في إطار برنامج 2018-2025، إلا أن هذه المرافق لازالت تواجه العديد من التحديات والصعوبات للقيام بالمهام المنوطة بها، وهو ما يظهر الحاجة الملحة لتطويرها وتقوية قدراتها البشرية والمادية والتقنية، وذلك عبر استكمال التغطية الترابية لهذه المكاتب ودعمها بالموارد البشرية الكافية، من أطباء بياطرة وممرضين وتقني الصحة والطب الشرعي وتأهيل بنياتها التحتية، وذلك لتتماشى مع متطلبات التنمية المستدامة وتتمكن من تلبية الطلبات المتزايدة للمواطنات والمواطنين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة.

ننتقل للسؤال الأول الموجه لقطاع الشباب والثقافة والتواصل، وموضوعه "الحفاظ على الهوية الثقافية لبلادنا".

وسيتولى الإجابة بالنيابة عن هذه الأسئلة، السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان المحترم.

فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تفضلوا، السيد المستشار المحترم، السي حنين.

المستشار السيد محمد حنين:

شكرا السيد الرئيس.

سؤالنا، السيد الوزير، يتمحور حول التدابير التي تتخذها الحكومة من أجل الحفاظ على هويتنا الثقافية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم للإجابة على السؤال.

شكرا.

السيد مصطفى بايتاس، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، بالنيابة عن السيد محمد المهدي بنسعيد، وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيد المستشار المحترم والفريق المحترم على طرحكم لهاذ السؤال.

أخبركم، السيد المستشار المحترم، أن الحفاظ على الهوية الثقافية يعتبر محورا رئيسيا في السياسة الثقافية التي تنهجها بلادنا بتنسيق وتعاون مع كل القطاعات المتدخلة، وتشمل هذه السياسة مجموعة من التدخلات التي تأخذ بعين الاعتبار ما يحصل من تحولات مرتبطة بالتطور التكنولوجي وما يمكن أن ينتج عنه من مخاطر تهدد الهوية الثقافية.

ونوجز في هذه التدخلات ما يلي:

أولا: تنفيذ الاختصاصات القانونية لقطاع الثقافة في مجال المحافظة على التراث الوطني المادي وغير المادي، وذلك بكشفه وجرده وتصنيفه وحمايته القانونية والمادية والتعريف به وطنيا ودوليا، ويشمل هذا المحور تدخلات وأنشطة علمية وتعريفية وإشعاعية، أسفرت عن إنجازات غير مسبوقة؛

ثانيا: التنسيق مع القطاعات الحكومية والهيئات الدولية المعنية لضمان الحفاظ على التراث المغربي وتفادي قرصنته وسرقته، وفي هذا الإطار تم وضع علامة المغرب لتمكين التراث والمنتوج المغربي من اكتساب هوية خاصة به، كما تم توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة الشباب والثقافة والتواصل والمديرية العامة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، تهدف إلى تعزيز التعاون المشترك في مجال الملكية الفكرية، لا سيما فيما يتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة؛

ثالثا: التعاون مع منظمة "اليونسكو" (UNESCO[1]) لإدراج عناصر التراث الثقافي المادي في لائحة التراث العالمي للإنسانية، وقد تمكن المغرب من تسجيل العديد من عناصر التراث المادي وغير المادي في هذه القائمة العالمية المرموقة؛

رابعا: التعاون مع منظمة "الإيسيسكو" (ISESCO[2]) لإدراج المواقع التاريخية والعناصر الثقافية المغربية في قوائم التراث في العالم الإسلامي؛

خامسا: استثمار الدبلوماسية الثقافية وعلاقات التعاون الثقافي الثنائي والمتعدد الأطراف ما بين المملكة المغربية ودول العالم، من أجل إبراز التراث المغربي على المستوى العالمي والتعريف به وتثمينه؛

سادسا: وضع سياسة تستهدف ربط الشباب بالهوية الوطنية الأصيلة، سواء من حيث شبكة مهرجانات فن وتراث، التي تحرص الوزارة على تنظيمها وضمان انتقالها إلى الأجيال القادمة، أو من خلال أنشطة شهر التراث التي تستهدف تقريب التراث الثقافي من الشباب في الفضاءات العامة والمدارس وغيرها، أو من خلال مبادرات مثل عروض نوستالجيا التي تندرج في إطار جهود الوزارة لإعادة الاعتبار للمواقع الأثرية بالمملكة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السيد المستشار المحترم، السي حنين تفضلوا.

المستشار السيد محمد حنين:

شكرا، السيد الوزير، على هاذ الجواب الذي يثبت جدية الحكومة في التعامل مع الشأن الثقافي والأهمية التي توليها للفعل الثقافي ببلادنا.

صحيح، السيد الوزير، أن هاذ السؤال هو متشعب ويتطلب وقت أكثر لمناقشته، لكن احنا استهدفنا من طرحه في هذه الجلسة إثارة الانتباه إلى الاعتداءات اليومية التي أصبحت تتعرض لها هويتنا الثقافية المغربية الأصيلة بفعل أساليب الرداءة والتفاهة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وكذا تأثير الثقافة الاستهلاكية وسيطرة البحث عن الترفيه السريع والمحتويات السطحية سريعة الانتشار.

السيد الوزير،

نحن مع الانفتاح، نحن مع التطور الثقافي، نحن مع حرية الإبداع والنشر، لكن في حدود الحفاظ على هويتنا الثقافية الجامعة والحاضنة للتعدد وللتنوع، والمتميزة بترسيخ القيم الثقافية التي تربينا عليها جيل بعد آخر.

تربينا، السيد الوزير، على قيم التضامن، الكرامة، قيم الصدق والأمانة والتسامح وغيرها من القيم الملهمة للعبقرية المغربية.

اليوم هذه القيم، مع الأسف، السيد الوزير، أصبحت تتراجع بكيفية مستمرة بفعل تفشي مظاهر وممارسات وسلوكات غريبة عن مجتمعنا المغربي، وعن قيمه الثقافية والحضارية الأصيلة.

السيد الوزير،

الحفاظ على الهوية الثقافية مسلسل مستمر ولا يتوقف على برنامج حكومي محدد في الزمن، وإنما هو مسار متشعب يتطلب جهودا مشتركة بين القطاعات الحكومية المختصة والمجتمع المدني والأفراد والمؤسسات التقليدية، بما في ذلك الأسرة وغيرها.

كل ذلك ضد أعمال التعرية الثقافية، لكن السيد الوزير إذا كان يصعب اليوم مواجهة تأثيرات وسائل التواصل الاجتماعي، فإنه على الأقل لا بد من مراقبة المهرجانات والمعارض الفنية وغيرها التي تستفيد من دعم عمومي، لأنه من غير المقبول، السيد الوزير، أن تستفيد كثير من الأعمال بدعم عمومي وتعرض في الشاشات العمومية وفي الفضاءات العمومية وهي تتضمن محتويات تمس بالأخلاق العامة أو تخدش الحياء العام أو تشجع على الانحراف أو على السلوكات السلبية، ولا تضيف أي قيمة حقيقية لحياة الأفراد.

[1] **U**nited **N**ations **E**ducational, **S**cientific and **C**ultural **O**rganization.

[2] **IS**lamic **E**ducational, **S**cientific and **C**ultural **O**rganization.

إذن، السيد الوزير، أملنا ونحن على يقين أن الحكومة، اعتبارا لاهتمامها بالشأن الثقافي أنها لن تبخل في مضاعفة الجهود للارتقاء بمستوى الفعل الثقافي، بما يكفل حماية هويتنا الثقافية الراسخة.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الموالي موضوعه "وضعية المكتب المغربي لحقوق المؤلفين".

فريق الاتحاد لمقاولات المغرب، تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد عموري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

حول وضعية المكتب المغربي لحقوق المؤلفين، نسائلكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم للإجابة شكرا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، بالنيابة عن السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

في ثانية، إيلا سمحتي لي، فقط نتفاعل غير مع السيد المستشار السي حنين، أولا السي حنين باغي نحييك على مرافعتك، بالفعل لأنه نقدرو نربحو الرهانات الاقتصادية والاجتماعية، لكن الرهان الكبير والحقيقي واللي خصنا نتعبؤو لو وننتبهو لو هو رهان ربح منظومة القيم اللي خصنا نحافظو عليها في المجتمع، وهاذي معركة ماشي كتربح في ولاية حكومية، ولكن هي معركة مستمرة في الزمن.

اسمح لي، السيد المستشار، إيلا اخذيت هاذ الثواني من الوقت ديالك، لكن فقط أريد أن أؤكد على أن المكتب المغربي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة يساهم بشكل محوري في دعم وتنمية الصناعات الثقافية والإبداعية، من خلال حماية حقوق الملكية الفكرية وصون المصالح المادية والمعنوية للمؤلفين وأصحاب الحقوق المجاورة.

وفي هذا الإطار، تم إصدار القانون رقم 25.19 الذي مكن المكتب من التمتع بوضع قانوني في شكل شخص اعتباري خاضع للقانون العام والاستقلال المالي وتطوير أدائه وعصرنة طرق تدبيره.

كما تم إصدار مجموعة من المراسيم التطبيقية منها المرسوم رقم 2.23.112 المرسوم رقم 2.23.75، المرسوم رقم 2.23.76، وفي نفس السياق عملت الوزارة على وضع استراتيجية تهدف إلى إبراز الدور الحيوي للمكتب في حماية وتعزيز الترصيد الثقافي المادي وغير المادي لبلادنا وتحرير المواهب والطاقات وتطوير القدرات الإبداعية وتمكين منتجي الثقافة من الحقوق الناتجة من استغلال مصنفاتهم الأدبية والفنية وأداءاتهم، وقد مكنت هذه الإستراتيجية المكتب من:

- ✓ أولا، تحصيل المتأخرات خاصة المتعلقة بالمحطات الإذاعية الخاصة والعمومية؛
- ✓ تحصيل المتأخرات الخاصة بالقاعات السينمائية الكبرى؛
- ✓ توسيع قاعدة الاستخلاص بتغطية جميع التراب الوطني لتشمل جميع أشكال استغلال المصنفات الأدبية والفنية المحمية؛
- ✓ مواصلة عملية الإحصاء وجرد المؤسسات المستغلة للمصنفات الأدبية والفنية المحمية من أجل تحيين قاعدة البيانات؛
- ✓ تشجيع المستغلين على طلب الرخص المسبقة لاستغلال المصنفات الأدبية والفنية المحمية؛
- ✓ اعتماد بوابة إلكترونية ونظام معلوماتي خاص بتحصيل مستحقات النسخة الخاصة والاستنساخ التصويري؛
- ✓ اعتماد برنامج معلوماتي خاص بتحصيل الحقوق العامة والاستنساخ الآلي؛
- ✓ اعتماد برنامج معلوماتي خاص بتحصيل حق التتبع وفناني الرسم والتشكيل والفنون البصرية وممتهني السوق (les galeries).

وقد مكن كل ذلك المكتب من الارتقاء إلى مصاف هيئات التدبير الجماعي الرائدة في مجال حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة على المستوى العالمي، بعد أن أصبح يحتل الصدارة على المستوى الإفريقي.

وفي مجال التكوين المستمر للموارد البشرية على المستوى الوطني والدولي، استفاد الأطر ومستخدمو المكتب من التكوين من خلال برامج التعليم السنوي عن بعد، التكوين من خلال حضور اجتماعات دولية كمنظمة "الإفرو" ومنظمة (ADAGP[3]) ومنظمة (ICAPR).

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

للتعقيب السيد المستشار المحترم، تفضلوا.

المستشار السيد محمد عموري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

[3] Société des **A**uteurs **D**ans les **A**rts **G**raphiques et **P**lastiques.

أود بداية أن أؤكد أننا نطرح هذا الموضوع بروح إيجابية، انطلاقا من قناعتنا الجماعية بأن الثقافة ليست ترفا، بل أحد روافد التنمية، وأن الفنان والمبدع شريك أساسي في إشعاع الوطن داخليا وخارجيا، ونحن نقدر أهمية الدور الذي يضطلع به المكتب المغربي لحقوق المؤلف، ونعتبر أن تطويره فرصة لترسيخ العدالة الإبداعية وتعزيز الثقة في المؤسسات.

نشكر لكم جوابكم، السيد الوزير، الذي أبرز عددا من الجوانب المهمة، لكن وكما تعلمون، فإن التقييم المؤسساتي لا يقاس فقط بما تحقق، بل كذلك بما هو ممكن، وما ينتظره المعنيون من تحسينات عملية، وهنا نود الإشارة إلى عدد من الجوانب التي تستحق مزيدا من العناية.

أولا: رغم بعض التطور لا يزال المكتب يعاني من نقص الموارد البشرية واللوجيستية، نثمن التزام عدد من الفاعلين بأداء الرسوم المستحقة، كما أشرتم إليه السيد الوزير، لكننا نؤكد على ضرورة تكثيف الحملات التحسيسية لتوسيع قاعدة الملتزمين؛

ثانيا: في ظل التحول الرقمي المتسارع، فإن غياب أدوات رقمية متطورة لتتبع الاستغلالات عبر المنصات الإلكترونية، يعد نقطة ضعف ويتطلب تعبئة تقنية وتعاونا مع الفاعلين في المجال الرقمي؛

ثالثا: نأمل في تسريع مراجعة الإطار القانوني المنظم للمكتب، حتى يكون متلائما مع البيئة التكنولوجية والاقتصادية الحديثة، ويمنح المكتب آليات فعالة لحماية الحقوق وتوزيعها بشفافية؛

رابعا وأخيرا: نؤكد أهمية اعتماد رؤية اقتصادية مندمجة، تجعل من حماية المؤلف رافعة لدعم الصناعات الإبداعية وتشجيع الاستثمار في الإنتاج الثقافي والوطني.

السيد الوزير المحترم،

في سياق متصل، نلفت انتباهكم إلى القرار المشترك 2672-23 القاضي بفرض رسم نسبي على بعض التجهيزات، كآلة النسخ والطباعة، هذا الإجراء في صيغته الحالية لا يميز بين الاستخدامات، وقد أثر سلبا على بعض الفاعلين الصناعيين، وقد توصلنا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب بشكايات من العديد من الفاعلين، خصوصا فرض الرسم على آلة الطباعة الفلكسوغرافية المصنفة تحت الرسم الجمركي 8443.16 والتي لا علاقة لها باستنساخ الأعمال الأدبية.

نتفهم منطق القرار، ولكن ندعو إلى مراجعة تطبيقه بما يضمن حماية الحقوق، دون الإضرار بالاستثمار الصناعي والإنتاج.

وفي الختام، نؤكد أن هدفنا ليس الانتقاد، بل المساهمة البناءة، السيد الوزير، وإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نجدد التزامنا بكل المبادرات الرامية إلى تعزيز عمل المكتب وتكريس ثقافة الإبداع والحقوق، في إطار التوازن بين العدل الثقافي والنهوض الاقتصادي.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤالان الموواليان حول القطاع الثقافي تجمعهما وحدة الموضوع، ونعرضها دفعة واحدة.

الاتحاد العام لمقاولات المغرب، تفضلوا السيد المستشار لطرح السؤال، وموضوعه "النهوض بالقطاع الثقافي".

شكرا.

المستشار السيد محمد عزيز بوسلخن:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة والسيدات المستشارون المحترمون،

نسائلكم السيد الوزير المحترم، حول الإجراءات والتدابير التي تتخذها وزارتكم للنهوض بالقطاع الثقافي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار السي بوسلخن.

السؤال الآني التالي موضوعه "النهوض بوضعية الأنشطة الثقافية بالمناطق الجبلية النائية".

فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضلوا السيد المستشار مولاي المصطفى.

المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير والإجراءات اللازمة التي تقومون بها من أجل استدراك الخصاص الكبير في المرافق الثقافية بالعالم القروي والجبلي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير المحترم للإجابة على السؤالين.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، بالنيابة عن السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

السيد الرئيس المحترم،

شكرا للسيدين المستشارين المحترمين من فريق التجمع الوطني الأحرار ومن فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

وبداية، أشكركم على اهتمامكم بهذا الموضوع.

وجوابا على سؤالكم، أخبركم أن توسيع وتحسين البنية التحتية الثقافية يعتبر من بين الوسائل الرئيسية لنشر المعرفة والتفتح الذاتي لكافة شرائح المجتمع، لاسيما فئة الشباب اليافعين، لذلك فقد جعلت الوزارة سياسة القرب الثقافي في قلب استراتيجيتها ومخططات عملها.

وتتوخى سياسة القرب في المجال الثقافي تقريب الخدمات الثقافية من المواطنات والمواطنين بمختلف جهات المملكة، بما فيها المناطق النائية من خلال توسيع شبكة المؤسسات الثقافية والفنية وتعزيز العرض الثقافي.

وفي إطار الجهود التي يتم بذلها من أجل تنمية المناطق النائية وفك العزلة الثقافية عنها، تسهر هذه الوزارة على تنفيذ مجموعة من البرامج المتعلقة بالعديد من الميادين الثقافية على صعيد هذه المناطق.

ففي مجال الترويج الثقافي وتعزيز البنيات التحتية الثقافية، نشير إلى أن الوزارة أعدت منذ فترة برنامجا لتوسيع دائرة المؤسسات الثقافية لهذه المناطق، وهو يتمحور حول تعزيز خريطة المركبات الثقافية في عدد من الأقاليم النائية في إطار شراكة مع العديد من القطاعات الوزارية والجماعات الترابية وجمعيات المجتمع المدني الفاعلة، على اعتبار أن النجاعة الترابية تقتضي تكامل الأدوار بين الدولة وباقي الفاعلين المحليين، حيث تم إطلاق عدد من المشاريع المتعلقة بـ:

- ✓ بناء مراكز ومركبات ثقافية جديدة وعبر إعادة تأهيل فضاءات موجودة أو تحويلها إلى فضاءات ثقافية متعددة الوظائف؛
- ✓ تنظيم معارض جهوية وإقليمية للكتاب بعدد من المناطق؛
- ✓ تنظيم مهرجانات فنية؛
- ✓ دعم فعاليات المجتمع المدني النشيطة بهذه المناطق من أجل المساهمة في التنمية الثقافية والتي تدخل في صميم التنمية البشرية بشكل عام؛
- ✓ إيلاء الأهمية اللازمة للفنان المحلي، باعتباره حاملا لمشعل الثقافة بهذه المناطق من خلال عدد من المبادرات ومن بينها منح بطاقة الفنان.

كما يتم العمل كذلك على توسيع نطاق الاستفادة من الأنشطة الثقافية والفنية، وذلك من خلال فك العزلة الثقافية عن المناطق النائية، عبر إعداد وإرساء برامج تنشيط ثقافية تتوخى توفير الخدمات الثقافية بكل مناطق المملكة، وكذا تعمل الوزارة عبر مصالحها الجهوية والإقليمية وشبكة المراكز الثقافية التابعة لها، وكذا المسارح على تنظيم التظاهرات الفنية والثقافية في مجالات المسرح والموسيقى والمعارض التشكيلية، حيث تنظم ما يناهز 30 مهرجانا تراثيا ودوليا، كما ترعى عبر سلسلة دعم موجهة للفرق والجمعيات في كل جهات المملكة دون تمييز، ما يفوق 500 تظاهرة ثقافية وفنية متنوعة من مهرجانات وندوات فكرية وأيام دراسية وموائد مستديرة ومعارض تشكيلية.

وقد تم تأسيس هذه التظاهرات على مقاربة جهوية، تأخذ بالاعتبار إشراك الإدارات اللامركزية، وخاصة المديريات الجهوية والمديريات الإقليمية للثقافة التي تشتغل بتنسيق وتعاون مع السلطات المحلية والهيئات المنتخبة جهويا وإقليميا ومحليا، ومع هيئات المجتمع المدني.

وتبقى الوزارة منفتحة على كل الاقتراحات الواردة من الجماعات الترابية، ومنكم أيضا لتنظيم تظاهرات جديدة، في إطار اتفاقيات شراكة تحدد الواجبات والالتزامات المتبادلة، خاصة وأن الجميع أصبح يدرك ضرورة المساهمة في العمل الثقافي، باعتباره قطاعا عرضيا يستلزم التقائية المشاريع والتدخلات الصادرة عن جميع القطاعات الحكومية والجهوية وقطاع خاص ومجتمع مدني.

وتجدر الإشارة إلى أن الوزارة، رغم كل المجهودات التي تبذلها لتعزيز سياستها للقرب، إلا أنها تصطدم ببعض المشاكل، لا سيما فيما يتعلق بالخصاص الكبير في الموارد البشرية اللازمة لتسيير البنيات الثقافية، سواء تلك التي تتوفر عليها الوزارة حاليا أو بالنسبة لتلك التي هي في طور الإنجاز.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

للتعقيب، فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

السي بوسلخن، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد محمد عزيز بوسلخن:

حقا، السيد الوزير، نعتبر الثقافة ركيزة أساسية لا غنى عنها في نسيجنا المجتمعي، فهي لم تعد مجرد قطاع ترفيهي، بل أضحت رافعة حقيقية للتنمية البشرية، لما لها من أهمية في خلق فرص الشغل والاستثمار، على غرار بعض الدول التي تجاوزت فيها مساهمة الثقافة في الناتج الداخلي الخام نسبة 3%.

أود التنويه بالمعطيات الإيجابية التي جاءت في جوابكم، السيد الوزير، كما نثمن مبادراتكم النوعية التي أطلقتموها، وعلى رأسها "جواز الشباب"، ورقمنة الخدمات كبطاقة الفنان، والتذاكر الإلكترونية، واستراتيجيتكم الطموحة لدخول عالم صناعة الألعاب الإلكترونية.

السيد الوزير،

على الرغم من هذه الإنجازات المشجعة، فإننا نواجه مفارقة واضحة بين الطموحات والتي حددها النموذج التنموي الجديد والواقع الفعلي للقطاع، فمساهمة الثقافة في الناتج الداخلي الإجمالي لا تزال عالقة تحت عتبة 1%، وهي نسبة تضعنا بعيدا عن أهدافنا الوطنية.

السيد الوزير،

إن الانتقال بالقطاع الثقافي من وضعه الحالي إلى محرك اقتصادي متكامل يتطلب مواجهة تحديات هيكلية عميقة، يأتي في مقدمتها تأسيس شراكة إستراتيجية متعددة بين القطاعات المعنية كالتعليم والثقافة والسياحة، وتهدف

إلى دمج الأبعاد الثقافية في مختلف المجالات، كمنظومة مدارس الفرصة الثانية، مما يمنح للشباب تكوين فرصة حقيقية للإدماج المهني في قطاعات واعدة في مجال الثقافة؛

- ضرورة تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي لنقل الفاعلين من الهشاشة إلى بيئة عمل توفر الحماية الاجتماعية تضمن الولوج للدعم؛
- إعادة النظر في البرمجة الثقافية السنوية، فتركيز المهرجانات الكبرى في فترة زمنية متقاربة يحد من تأثيرها الإيجابي، خاصة على السياحة الثقافية؛
- تطوير برامج تكوينية في فنون المسرح وإعادة الروح للقطاع المسرحي لإثراء المشهد الفني، مستفيدين من البنية التحتية التي تتوفر عليها بلادنا مثل المسرح الكبير بالدار البيضاء والمسرح الملكي بالرباط؛
- تكريس العدالة المجالية للثقافة، وذلك من خلال توجيه المبادرات الثقافية نحو المناطق القروية والجبلية والمداشر لضمان وصول الفعل الثقافي والتنموي إلى كافة أرجاء الوطن وتثمين التراث اللامادي بها.

وفي الختام، نؤكد لكم السيد الوزير المحترم في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، أننا على يقين بأن عبر تضافر جهودنا يمكننا تحويل الثقافة إلى قاطرة حقيقية للنمو الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الطموحات التي نصبو إليها جميعا لبلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

فريق التجمع الوطني للأحرار للتعقيب، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

لقد قطعت بلادنا أشواطا مهمة في تنويع العرض الثقافي من خلال تطوير البنيات التحتية الثقافية بمختلف المحاور الاقتصادية الكبرى، حيث أصبح المغرب يحتضن تظاهرات ثقافية ومهرجانات من الطراز العالمي، أسهمت بشكل كبير في إشعاع المملكة وفي تحريك عجلة التنمية الاقتصادية والسياحية بمختلف المدن الساحلية والسياحية، غير أن العديد من المناطق الجبلية لم تساير إيقاع هذه الحركية الكبيرة التي تشهدها بلادنا، وظلت بعيدة كل البعد عن هذا الزخم التراكمي، حيث لا زالت إلى حدود اليوم تفتقر إلى وجود مؤسسات وبنيات ثقافية للتنشيط الثقافي، تكون قادرة على استيعاب الشباب المتعطش للإبداع وللفرجة وللترفيه.

السيد الوزير المحترم،

الجبل المغربي بحمولته الرمزية والثقافية والتاريخية ساهم بشكل كبير في صياغة التاريخ والذاكرة المغربية، فهو ليس مجرد رقعة جغرافية فقط أو مجال ترابي لتجمع بشري، بل هو روح وعصارة الثقافة الوطنية بتجلياتها المختلفة، حيث دعا صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، في أكثر من مناسبة إلى الاهتمام والنهوض بالمناطق الجبلية والعالم القروي.

المناطق التي تكتنز طاقات شابة ومتعطشة لصقل مواهبها، تحتاج منا الدعم والمواكبة، وذلك من خلال توفير المزيد من الفضاءات للتكوين ولاحتضان مختلف الأنشطة الترفيهية والثقافية وتعزيزها بالموارد البشرية الضرورية، ونحن كرؤساء جماعات مستعدون في إطار اتفاقيات شراكة مدكم بالموارد البشرية على أساس ضمان تكوينها في هذا المجال.

لأجل ذلك كله، ندعوكم، السيد الوزير، إلى دعم الحركية الثقافية بالمناطق الجبلية، من خلال برامج ومشاريع تستحضر البعد المجالي واستدامة الفعل الثقافي إلى صناعة ثقافية.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الخامس "العناية بالمآثر والمعالم التاريخية".

الفريق الحركي، تفضلوا السيد الرئيس لطرح السؤال.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عن التدابير الحكومية المتخذة للعناية بالمآثر والمعالم التاريخية، نسائلكم السيد الوزير المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير المحترم للإجابة.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، بالنيابة عن السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الرئيس، السي السباعي، رئيس الفريق الحركي على طرحكم لهذا السؤال.

جوابا على سؤالكم، أخبركم أن وزارة الثقافة تواصل العناية بمختلف تجليات التراث الثقافي الوطني وتثمينه وذلك من خلال التدخلات التالية:

- أولا، الحماية القانونية، وذلك بترتيب وتصنيف المباني التاريخية والمواقع الأثرية وعناصر التراث غير المادي في قائمة التراث الوطني والعالمي، وهو ما أسفر عن ترتيب وتصنيف عدد مهم من البنايات التاريخية والمواقع الأثرية تراثا وطنيا، فضلا عن 9 مدن ومواقع أثرية تراثا عالميا و15 عنصرا من التراث غير المادي الوطني تراثا للإنسانية؛
- الحماية المادية، وذلك بالعمل على ترميم وتهيئة مجموعة من المواقع الأثرية والبنايات التاريخية المتضررة، وتتم برمجة ذلك وفق الأولويات، وأيضا وفق الإمكانيات المادية؛
- جرد المعالم التاريخية من خلال القيام بمهام ميدانية لجرد التراث الثقافي الوطني، بالاعتماد على العمل الميداني لجمع المعطيات وكذا عن طريق الاستناد إلى الدراسات والبحوث المرجعية للكشف عن مكونات التراث الثقافي وتدوينه وتوثيقه عن طريق التخزين الرقمي؛
- عقد اتفاقيات مع الفاعلين والشركاء قصد تهيئة المآثر التاريخية وإعادة الاعتبار لها.

وفي إطار تعزيز البنية التحتية الثقافية والتعريف بالتراث الثقافي بمختلف تجلياته، تولي الوزارة اهتماما خاصا بمحافظة البنايات أو المباني التاريخية، حيث تعمد إلى تفعيل دور هذه المؤسسة في التنمية الثقافية وتوعية المواطن بأهمية ماضيه العريق، وذلك من خلال ترميم وتهيئة البنيات الأركيولوجية وخلق مراكز للإشعاع التراثي الثقافي بتلك المحافظات.

وفي هذا الإطار، تم في السنوات الأخيرة إحداث ما يزيد عن 20 محافظة للمباني والمواقع الأثرية و9 مراكز للتعريف بالتراث الثقافي و3 مراكز خاصة بالباحثين في مجال الأركيولوجيا.

وحرصا على التعريف والتحسيس بأهمية التراث الثقافي وتشجيع المغاربة والأجانب على زيارة هذه المعالم، يقوم قطاع الثقافة بما يلي:

- ✓ إحياء شهر التراث في جل المواقع والمباني التاريخية من خلال تنظيم ندوات وورشات للأطفال وزيارات مؤطرة لفائدة تلاميذ المؤسسات التعليمية، خاصة ما بين أبريل وماي؛
- ✓ تنظيم مجموعة من المعارض التراثية على المستوى المحلي والجهوي والوطني والدولي؛
- ✓ تنظيم لقاءات علمية بالمؤسسات التعليمية والثقافية؛
- ✓ تشجيع تنظيم مهرجانات ثقافية بالمواقع والمباني التاريخية كمهرجان الموسيقى الروحية ومهرجان كناوة؛
- ✓ تشجيع المشاركة في فعاليات المؤتمرات واللقاءات الدولية حول القضايا المرتبطة بتدبير الموروث الثقافي وصيانته؛
- ✓ إعداد ونشر مجموعة من الإصدارات؛
- ✓ إحداث بوابة إلكترونية.

وفي الختام، وزارة الثقافة تبقى منفتحة على مختلف إمكانيات التعاون مع مختلف المؤسسات، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد الرئيس للتعقيب.

شكرا.

السيد المستشار مبارك السباعي:

شكرا الرئيس.

السيد الوزير،

تعقيبا على جوابكم، نود في الفريق الحركي التأكيد على الملاحظات والاقتراحات التالية:

أولا، السيد الوزير المحترم، بعيدا عن المواقع لا يمكننا في الفريق الحركي إلا أن نثمن مجهوداتكم المبذولة للنهوض بالقطاعات التي تدبرونها، خاصة في مجال الشباب والثقافة، مستحضرين أن التطلعات والانتظارات والرهانات أكبر من الواقع والإمكانيات، وأن سؤال الإنصاف المجالي والاجتماعي هو في صميم الرهان والانتظار، مع استحضار هزالة الميزانية المخصصة للقطاع في ظل الرهانات الثقافية الكبرى التي أسس لها الدستور.

ثانيا، السيد الوزير المحترم، لا يمكننا في الفريق الحركي إلا أن نثمن المجهودات المبذولة والمتواصلة منذ عقود لحماية المآثر والمعالم التاريخية وتثمينها كذاكرة تاريخية وحضارية وكعمق أصيل للهوية الوطنية بوحدتها المتنوعة كقصبات وقصور ومباني وزوايا ومساجد عتيقة وأسوار وقلع تاريخية، والتي تعكس غنى التراث المادي واللامادي الوطني، من خلال عمليات الترميم والصيانة للحفاظ على قيمتها الأصلية ومن خلال تسجيلها لدى "اليونسكو" كتراث عالمي، ومن خلال أيضا اعتماد المقاربة التشريعية لحماية التراث المادي واللامادي الوطني.

وفي هذا الإطار، نراهن على توفير المقومات المادية والتنظيمية لضمان حسن تنزيل القانون 33.22.

السيد الوزير المحترم،

كما لا يخفى عليكم، فهذه المآثر والمعالم التاريخية تشكل أيضا رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا، ودعامة هامة للجذب السياحي والتنمية الاقتصادية المحلية وتوفير فرص الشغل، ومدخلا للنهوض بالسياحة الثقافية، لذا نتطلع إلى الاستثمار في هذه المعالم التاريخية من خلال إحداث المرافق بمحيطها في إطار شراكات مع القطاع الخاص وربطها بوسائل النقل العمومي، على غرار ما نلاحظ في العديد من الدول، دون إغفال أهمية رقمنة هذه المعالم التاريخية لتسهيل الترويج لها والتعريف بها.

رابعا، على هذا الأساس، السيد الوزير المحترم، ولأننا ندرك جيدا تعدد

المتدخلين في مجال حماية التراث المادي والتاريخي المتنوع من خلال وزارتكم ووزارة إعداد التراب الوطني والإسكان والتعمير وسياسة المدينة ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزارة السياحة، فضلا عن الجماعات الترابية، وهو ما يتطلب سياسة عمومية متكاملة ومنسجمة تؤطر التدخلات القطاعية وحكامة التمويل، ولهذا تقدمنا كفريق حركي بمقترح قانون متكامل لإحداث وكالة وطنية لتثمين التراث التاريخي المادي وغير المادي، لكن كالعادة رفض من طرف الحكومة.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

السؤال الموالي موضوعه "تأهيل شبكة مراكز الاصطياف والتخييم"، لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الإله السيبة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عن تأهيل شبكة مراكز التخييم والاصطياف، نسائلكم السيد الوزير ؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير المحترم للجواب.

شكرا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، بالنيابة عن السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيد المستشار المحترم وللفريق المحترم، فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

بداية، أريد أن أشكركم على اهتمامكم بقطاع الشباب والثقافة والتواصل.

وجوابا على سؤالكم، عملت الوزارة على بلورة إستراتيجية طموحة لتأهيل وتطوير شبكة المخيمات الوطنية تهدف أساسا إلى تحسين جودة البنيات الأساسية، والرفع من الطاقة الاستيعابية وضمان استفادة واسعة وعادلة لمختلف فئات الأطفال والشباب بين البرامج التربوية والترفيهية وذلك:

أولا: عبر التأهيل والتجهيز لـ 26 مركزا للتخييم بما يشمل تحسين ظروف الإقامة والبنية التحتية، تجهيز 26 مركزا للتخييم بمعدات متنوعة من بينها:

- المعدات المكتبية والخيام والمعدات السمعية البصرية والمعدات المعلوماتية؛
- ربط 36 مخيما بشبكة الأنترنيت بما يساهم في توفير بيئة ترفيهية وتعليمية حديثة للأطفال.

ثانيا: الإحداثات الجديدة:

تعمل الوزارة كذلك على دراسة وتتبع مجموعة من المشاريع الجديدة لإنشاء مراكز تخييم عصرية وحديثة بعدة مناطق من المملكة، وفي هذا الإطار تم إعداد سياسة حكومية تهدف إلى توسيع وتجويد شبكة المخيمات وتعزيز مبدأ العدالة المجالية في الاستفادة من خدمات التخييم، وذلك كالتالي:

- خمس مراكز التخييم من الجيل الجديد في طور الإنجاز، وهي بـ:
  - مخيم مولاي بوسلهام بإقليم القنيطرة بحمولة 600 مستفيد، بلغت نسبة الإنجاز 70%؛
  - مخيم أكلمام سيدي علي بميدلت بحمولة 720 مستفيد، إنجاز الأشغال الشطر الأول 95% والشطر الثاني في طور الدراسة؛
  - مخيم تغازوت الشمالي، الحمولة 600، الأشغال 55%؛
  - مخيم تغازوت الجنوبي، الحمولة 600، الأشغال 95%؛
  - مخيم واد الشبيكة بطانطان، الحمولة 600 والأشغال 90%؛
  - إضافة إلى 11 مشروعا لبناء مخيمات من الجيل الجيد توجد في طور الدراسة.

هنا وتؤكد الوزارة عزمها على مواصلة الجهود لتنفيذ هذه المشاريع وفق أفضل المعايير الدولية، مع ضمان تدبير فعال وحكامة جيدة في تنفيذ البرامج التربوية التي تلبي تطلعات الشباب وأطفال المملكة.

بالنسبة لمراكز التخييم التي تم تأهيلها: هناك أجدير، السطيحات، يمكن هاذ الجواب نعطيه لك السيد المستشار فيه معطيات أوفى.

المشاريع في طور الدراسة: تم إحداث مخيمات من جيل جديد في مجموعة من المناطق كإفران، العيون... إلى غيرها من المناطق، والداخلة والصويرة وتطوان والحوز وبركان، هناك أيضا بعض المخيمات التي توقفت بها الأشغال لأسباب مختلفة نذكر من بينها، مخيم ابن شيكر بالناظور متوقف بسبب مشكل العقار مع إدارة المياه والغابات، مخيم الوليدية بسيدي بنور في انتظار رخصة البناء، مخيم بني وليد بتاونات الذي تم بناؤه في وقت سابق بتمويل من الصندوق الوطني لتنمية الرياضة متوقف في انتظار إيجاد حل مناسب مع وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي والرياضة لتشغيله.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السيد المستشار للتعقيب، شكرا.

المستشار السيد عبد الإله السيبة:

السيد الرئيس المحترم،

نشكركم السيد الوزير المحترم على تفاعلكم الايجابي مع سؤالنا.

وكما لا يخفى على سيادتكم أهمية مراكز الاصطياف والتخييم والأدوار الطلائعية التي تقوم بها والتي تتجاوز كونها فضاءات للترفيه والتسلية إلى كونها مؤسسات تربوية بامتياز، تساهم في صقل شخصية الأطفال وتنمية مهاراتهم وتعزيز قيم المواطنة والانتماء إلى بلادهم.

وانطلاقا من هذه الأهمية الاجتماعية والتربوية لمراكز التخييم، وفي ظل ما يعرفه واقع الطفولة والشباب ببلادنا، فإنه أصبح من الضروري النهوض بهذه المراكز ومواجهة ما يتهددها من إكراهات وتحديات، تنذر بتقلص أعدادها وتحد من أدوارها وتحول دون تحقيق أهدافها التي أنشئت من أجلها.

هذا بالرغم، السيد الوزير المحترم، من الجهود الكبيرة التي تبذلونها لتوسيع رقعة المخيمات وإحداث مراكز اصطياف جديدة وإصلاح القائمة منها.

وفي هذا الإطار، فإننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب ندعو إلى المزيد من الجهود لإعادة الاعتبار لفضاءات التخييم والنهوض بها، باعتبارها مدرسة للحياة ومجالا لتجريب وصقل المواهب والقدرات وبناء الإنسان.

السيد الوزير المحترم،

إن استفادة العديد من أطفال المدن والمناطق القريبة من المركز من البرامج الوطنية إلى التخييم، يجب ألا ينسينا ضعف العدالة المجالية وحرمان أعداد مهمة من الأطفال والشباب المنحدرين من المناطق النائية والجبلية من حقهم في الاستفادة من المخيمات الصيفية، إذ لا بد من إدماج البعد القروي في هذه البرامج.

فكما تعلمون، السيد الوزير المحترم، بأن التخييم هو حق تربوي وثقافي، يجب أن يستفيد منه كل الأطفال المغاربة دون تمييز.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نرحب بالسيد وزير العدل اللي التحق بالقاعة منذ قليل.

ونمر إلى السؤال السابع موضوعه "مستقبل قطاع الشباب".

مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، على مستقبل قطاع الشباب، نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم للإجابة، شكرا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، بالنيابة عن السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد رئيس مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

في إطار دائما المستقبل، نجيبك في إطار المستقبل.

فتماشيا مع السياسات العمومية للحكومة، وفي إطار سعي وزارة الشباب والثقافة والتواصل إلى ضمان وبلورة الآليات الكفيلة بالنهوض بالشباب عبر تنفيذ إستراتيجية قطاعية مندمجة، تتجلى في توسيع وتعميم مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد، وكذا مساعدتهم على الاندماج في سوق العمل والحياة الجمعوية.

ولإعطاء دينامية جديدة داخل مؤسسات الشباب بالموازاة مع برامج وأنشطة الفاعلين المؤسساتيين والمهتمين بمجال الشباب والطفولة، عملت الوزارة على تنويع البرامج والأنشطة، سواء من حيث التأطير التربوي والتنشيط الثقافي والفني وتنمية القدرات والمهارات، حيث تم إطلاق العرض الوطني لمؤسسات الشباب برسم سنة 2025/2024 لفائدة الجمعيات المهتمة بمجال بالشباب، وذلك وفق معايير وشروط تحددها الوزارة طبقا لمضامين المرسوم المتعلق بتحديد تنظيم مؤسسات الشباب.

وفي هذا الصدد، تم توقيع حوالي 7000 اتفاقية شراكة مع الجمعيات والأندية المستوفية لشروط العرض، كما أطلقت الوزارة مجموعة من البرامج والأنشطة بمؤسسات الشباب منها:

- ✓ تجهيز 150 دار للشباب بمعدات وأدوات بيداغوجية لفضاء الألعاب الإلكترونية، وذلك في إطار تفعيل الشراكة مع الجامعة الملكية للألعاب الإلكترونية؛
- ✓ مشروع شهادة أساس من خلال إحداث أكثر من 100 مركز للقرب للتكوين بدور الشباب لفائدة الأطر الجمعوية؛
- ✓ إعداد منصة وطنية رقمية (animateur.ma) كبنك رقمي لفائدة الأطر الإدارية والجمعوية المهتمة بالتنشيط السوسيو ثقافي؛
- ✓ إعداد منصة رقمية (jamiaa.ma) خاصة بالتدبير الرقمي لمؤسسات الشباب في إطار تحديث الإدارة المغربية ورقمنة خدماتها؛
- ✓ تشجيع مبدأ التطوع من خلال إطلاق برنامج "متطوع"؛
- ✓ إطلاق وتعميم جواز الشباب، الذي يتيح للشباب تخفيضات مهمة في مجموعة واسعة من الخدمات الاجتماعية والثقافية والترفيهية؛
- ✓ عقد شراكات مع مجموعة من المنظمات الوطنية والدولية من أجل المساهمة في أنشطة "اليونيسيف" و"اليونيسكو"، "هيئة السلام

الأمريكية"... وغيرها؛

✓ برنامج (YouCode) وغيرها من البرامج؛

✓ تنظيم مهرجانات الشباب، المخيمات التربوية للشباب التي تلعب دورا هاما في تطوير قدرات الشباب وصقل مهاراتهم؛

✓ البرنامج الوطني للسياحة الثقافية بالمغرب للشباب، الذي يعتبر رافعة أساسية لتعزيز التبادل الثقافي وتشجيع السياحة الثقافية للشباب؛

✓ وفي الأخير، جائزة المغرب للشباب وهي مسابقة وطنية سنوية، تهدف إلى تشجيع المبادرات المبتكرة والإبداعية للشباب المغاربة والأجانب من المقيمين بالمغرب والمتراوحة أعمارهم ما بين 18 و30 سنة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

للتعقيب، السيد الرئيس المحترم، تفضلوا.

المستشار السيد لحسن نازهي:

السيد الوزير،

شكرا السيد الوزير.

اليوم نناقش معكم قضية تمثل مستقبل جيل ومستقبل بلادنا وتتعلق بواقع وآفاق الشباب المغربي، الآفاق ديالو اللي كناقشو، الذي يشكل أكثر من ثلث سكان المغرب، في وقت نلاحظ فيه غياب رؤية حكومية حقيقية تؤمن بأن التنمية لا تستقيم إلا بإشراك فعلي وواعي للشباب، باعتباره طاقة وطنية، لا عبئا اجتماعيا.

- وفق آخر إحصائيات رسمية صادرة عن المندوبية السامية للتخطيط مارس 2025، أكثر من 1.7 مليون شاب مغربي ما بين 15 و24 سنة لا يشتغلون، لا يدرسون، لا يتابعون أي تكوين، وهو رقم تصاعدي مقارنة مع 2022؛
- بطالة الشباب في الوسط الحضري تتجاوز 33.6%، في وقت لا تقدم فيه برامج التشغيل المخصصة لهم أي حلول حقيقية مستدامة، نسبة كبيرة من الطلبة الجدد في الجامعات صرحوا بأنهم يفكرون في الهجرة بعد التخرج بسبب فقدان الأمل في التشغيل والدخل والاستقرار، رغم إقرار الحكومة في برنامجها 2021-2026 بأنها ستعتمد سياسة شبابية وطنية دامجة، إلا أننا اليوم في منتصف 2025 لم نر استراتيجية شاملة فعلية، تحدد المسؤوليات والتمويل والآجال؛
- المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي لا يزال مجمدا منذ أكثر من 12 سنة، رغم أنه منصوص عليه في الفصل 33 من الدستور؛
- المراكز السوسيو ثقافية والشبابية التابعة لوزارة الشباب لا تزال تعاني من التهميش وفراغ البرامج وقلة الموارد البشرية، خصوصا في المناطق القروية والجبلية؛
- دعم مشاريع الشباب لا يزال محدودا في برنامج "فرصة"، الذي حسب تقارير رسمية لم يستفد منه سوى 8% من الشباب المتقدمين في الدورة الأولى والثانية، بسبب شروطه المعقدة وضعف المواكبة الفعلية؛
- لا تزال بعض الجهات محرومة من برامج حقيقية لتمكين الشباب، سواء في التكوين المهني، المقاولات، البنية التحتية.

بناء على هذا الواقع، نطالب الحكومة:

➢ أولا، بإطلاق إستراتيجية مؤطرة زمنيا، قانونيا وتمويليا؛

➢ تفعيل مجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي، لضمان إشراك الشباب في القرار العمومي؛

➢ إعادة هيكلة قطاع الشباب والرياضة داخل الحكومة والتأكيد على دوره المحوري في بناء سياسة عمومية مجانية وعادلة مجاليا وشاملة لكافة فئات الشباب المغربي، ومنحه صلاحيات واضحة في التكوين والابتكار والمبادرة، وفتح مسارات واضحة للاندماج السوسيو اقتصادي؛

➢ إصلاح شامل لمؤسسات الشباب وتسريع تجهيزها رقميا؛

➢ توفير برامج حديثة بالتنسيق مع الجهات والجماعات الترابية؛

➢ مضاعفة عدد مناصب الشغل المخصصة للقطاع، بما يمكن من تنزيل هذا البرنامج والسياسات والتسيير والمرافق؛

➢ إعادة توجيه برنامج مثل "فرصة" و"انطلاقة"، وفق مقاربة مجالية عادلة وتبسيط شروط الاستفادة.

السيد الوزير،

إن مستقبل المغرب لا يبنى بالخطابات ولا بالإعلانات، بل بالتمكين الفعلي لجيل الشباب اجتماعيا، اقتصاديا وثقافيا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

نشكر السيد الوزير المحترم على مساهمته القيمة.

ونمر للسؤال الآني الأول الموجه لقطاع العدل، موضوعه "معالجة أرشيف المحاكم".

فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، السيد المستشار المحترم، تفضل.

المستشار السيد شيخ احمدو ادبدا:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارين،

نسائلكم، السيد الوزير، عن التدابير المتخذة لمعالجة أرشيف المحاكم؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي ادبدا، السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير المحترم للإجابة، شكرا.

السيد عبد اللطيف وهبي، وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

نعطيكم غير واحد الرقم واحد بسيط في القضية ديال الأرشيف.

في أرشيف المحاكم وجدت 150 مليون ملفا، منذ 1913 طبعا وهاذو الملفات كيتجمعو كاين اللي تقطع، كاين اللي مجلي، وهاذوك الملفات فيهم وثائق ديال الناس، فيهم شواهد الملكية، فيهم..

هاذي منذ سنتين وأنا كنشتغل على هاذ الموضوع هذا، لأنه بغينا نديرو أرشيف اللي نحافظو فيه على الوثائق ديال الناس وعلى الملفات ديال الناس في انتظار نديرو أرشيف إلكتروني، لأنه 150 مليون ملف، إيلا بغيت ديرو أرشيف إلكتروني شحال من مليار ديال الدرهم غيطلبو لك، فعلى الأقل بعدا غير ننظموهم ونضبطوهم.

كاين بعض المحاكم اللي تسدات، اللي كاينة في الجبال وباقي فيها الملفات، كنحاولو كنجمعهم، درنا واحد العملية جمعنا الملفات ديال قضايا اليهود في المغرب منذ 1913 إلى الآن، جمعناهم ودرنا الأرشيف ديالهم، جمعنا كذلك الملفات ديال المنطقة الخليفية الإسبانية، واحنا غاديين فهاذ الاتجاه.

نعطيكم غير واحد النموذج بسيط، وهي مثلا عملية المعالجة اللي تمت في فاس عالجنا 27.639 ملف حتى الآن، ومازال هناك الموظفين ديالي في فاس يشتغلون على هذا الموضوع.

الدار البيضاء 144.311 ملف، لأن كل ملف خص تجمعو وتقادو وتصاوبو وتدير لو التاريخ إلى آخره.

سلا 209.000 ملف، الآن كنحاولو نوجدو مقرات فين نخرجو هاذ الملفات من الأرشيف، لأن تيبقى في منطقة تحت الأرض، لأن كتطيح الشتا وكيعمر ذاك الشي وهاذي وثائق الناس، هاذي أمانة، لذلك احنا كنشتغلو عليها، هاذي سنتين واحنا كنشتغلو على الموضوع، اخذيتو بجدية.

وكنتمنى أنه..

وبالمناسبة، بغيت غير نهني واحد جوج دالشباب موظفين في الشاون دارو واحد العمل إلكتروني وأرشيفي، نظموا الأمور وقادوها بواحد الشكل رائع، والآن هوما اللي كلفناهم يمشيو لفاس يديرو نفس العمل ومشاو لمكناس، هاذو جوج الشباب تلقائيا وبمبادرة منهم أنا كنشكرهم بالمناسبة لأنهم دارو عمل جيد.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السي ادبدا، السيد المستشار للتعقيب، شكرا.

المستشار السيد شيخ احمدو ادبدا:

شكرا.

أولا، نشكركم السيد الوزير المحترم على المعطيات القيمة التي تفضلتم بتقديمها وهي بكل تأكيد مجهودات مقدرة تبرز بالملموس اهتمامكم وتقديركم لقيمة الأرشيف وأهمية تدبيره الأمثل، حيث أن صون الأرشيف هو صون بالدرجة الأولى لحقوق الناس، وكذلك صون للذاكرة، ذاكرة المؤسسات العمومية، نظرا لقيمته الإدارية والقانونية.

ففي الوقت الذي أصبحت تتنامى فيه التخوفات من أخطار ضياع وإتلاف الوثيقة الأرشيفية، سواء بالإهمال أو بسوء الحفظ أو حتى بسبب نقص الوعي بأهمية الأرشيف، أو نقص الموارد البشرية أو المالية، وأمام كثرة الملفات التي تعد بالملايين، بات الأمر يتطلب معالجة شاملة وقوية لتعزيز الحماية القانونية والقضائية للأرشيف الخاص بالمحاكم المغربية.

السيد الوزير المحترم،

بالمناسبة، لا بد أن نؤكد اعتزازنا ونحن نتتبع الجهود الكبيرة المبذولة على مستوى وزارة العدل من خلال الحرص على تهيئة وتحديث محاكم المغرب بمواصفات عصرية حداثية تحترم حقوق الإنسان والمعتقلين، مثل ما تقومون به بأقاليمنا الجنوبية كالعيون والداخلة.

وفي هذا الإطار، نلتمس منكم، السيد الوزير المحترم، الإسراع ببناء المحكمة الابتدائية ببوجدور بنفس المواصفات ونفس جودة الخدمات، بما فيها الموجهة للأرشيف الذي يحظى بعناية خاصة من طرفكم من خلال تدعيم المديريات الإقليمية التابعة للدوائر الاستئنافية بقسم خاص بالأرشيف، وإطلاق مباريات داخلية لترشيح رؤساء مصالح خاصة بالأرشيف، داخل كل مديرية فرعية لوزارة العدل، وغيرها من الجهود لرقمنة الأرشيف، وكل ذلك بهدف صيانة الأرشيف وتبسيط الإجراءات المتعلقة باستخراج الأحكام والقرارات، وهي جهود لا يمكن إلا تثمينها والإشادة بها، حيث تهدف إلى تحسين إدارة الأرشيف القضائي ومعالجته بما يضمن حفظ الذاكرة القضائية وتسهيل الوصول إلى المعلومات القانونية والقضائية للمواطنين.

السيد الوزير المحترم،

نقدر الجهود المبذولة الكبيرة جدا، ولكن تبقى بعض الإكراهات والتي لنا كامل الثقة في شخصكم لربح تحديها انطلاقا من الجرأة والشجاعة التي تتحلون بها في مجابهة التحديات المطروحة، سواء على مستوى الرقمنة التي لا بديل عنها اليوم، من خلال عمل الوزارة على تطوير وتنفيذ استراتيجيات رقمنة

الأرشيف، أو على مستوى تحديات تدريب الموارد البشرية في مجال إدارة الأرشيف الذي يتطلب عددا كافيا من الأطر الإدارية بمهارات تقنية متقدمة من أجل مواكبة الأنظمة المعلوماتية المستخدمة في حفظ ومعالجة الأرشيف، وبالتالي الرفع من أداء المحاكم لمهامها، بما يساعد على تيسير الولوج إلى العدالة الفعالة وتحقيق النجاعة القضائية في ظل التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم.

وفقكم الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إن كان هناك رد السيد الوزير المحترم.

تفضلوا.

السيد وزير العدل:

لا، غير نرد له على بوجدور، بوجدور، لأنه العيون منظمة ما عندناش مشكل في العيون لأن محكمة جديدة منظمة وعندنا مازال فين نديرو الأرشيف.

المشكل اللي عندنا مكناس، فاس، الدار البيضاء، مراكش، طنجة، هاذو عندنا فيهم مشكل ديال الأرشيف، لأن خص تعرف واحد الأرشيف راه هي واحد الملف فيه وثائق عرفية ووثائق شخصية وفي بعض الأحيان وثائق الملكية ديال العقارات ديال الناس، وإيلا ضاعت ضاعت، باش يثبت الملكية ديالو ما تيلقاش، عاود تيجي شي واحد تيقلب على حكم قضائي ضدو جنائي باش يدير إعادة ... إلى غير ذلك.

دابا إيلا مشيتي للأرشيف ديال محكمة النقض فالرباط فيها 4000 كرطونة ديال الأرشيف، خصو يخرج من تم ذاك الشي ويتنظم، احنا خدامين في هاذ الموضوع.

تنتمنى أنه نمشيو بعيد، لأنه هاذي سنتين وتدخل بعض الأحيان لشي بلايص باش يجيب فيها الأرشيف ما تيقدروش يدخلو لها الموظفين، لأن هزو الملفات واحد الوقت ولاحوهم وكاين الحناش تما، تنتقاتلو باش ندخلو لهذوك المناطق باش نخرجو الملفات، وراه تنخرجهم ما عندنا ما نديرو، خصنا نوصلو لحل مع الحنش باش نخرجو الملفات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال الآني الثاني موضوعه "تمكين المواطنين من الوثائق الالكترونية الصادرة عن وزارة العدل".

فريق الأصالة والمعاصرة لطرح السؤال، تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد لحسن آيت اصحا:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

على تمكين المواطنين من الوثائق التي تصدرها وزارة العدل الإلكترونية، نسائلكم السيد الوزير المحترم؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير المحترم للإجابة عن السؤال.

السيد وزير العدل:

غادي يبقى الحلم اللي عندي هو أنه نخرجو الوثائق داخل المحاكم بلا ما نمشيو للمحاكم.

السجل العدلي علاش غادي نمشي حتى المحكمة وتجيبو، راه درناه في تليفون، كذلك السوابق العدلية، ها هو السجل العدلي، كذلك شهادة الجنسية، تنحاولو باش ما يجيش للمحكمة، عندنا المشكل ديال السجل التجاري هاذي أسبوع كان عندي نقاش مع إدارة الضرائب، لأن باش تدير الشركات تيقول لك سير جيب ورقة ديال (la patente) في حين يمكن يدخل من عندو (direct) للضريبة ويخرج (la patente)، كاع ما يصيفط المواطن يمشي يجيب له هذيك الشهادة، عندنا هاذ المشكل.

مثلا الدار البيضاء هذا الأسبوع اللي فات في واحد النهار جانا 10.000 طلب ديال السجل العدلي في نهار واحد، كلشي تيتسنى، دار ضجة، ما عرفت فالانتخابات خلاص، غادي تجي غادي تولي كارثة في الانتخابات.

دابا الآن أش تنفكرو نديرو، قلتها لهم تيضحكو عليا المديرين، تيقولو ما يمكنش الأستاذ، تنقول لهم حيث تتمشي لهذيك الشركات اللي تيجيبو الماكلة تتخلص لهم تيجيب لك الماكلة حتى للدار، علاش نتفكرو نذاكرو معهم يوليو يتسخرو للناس يجيب يجي ياخذ الوثيقة ويديها (Glovo) ولا آش تيسموهم، ما عنديش الحق نقول السمية، ويجيب الوثيقة ويجيبها ويتخلص فيها، علاش ما نديروش شركات يبقاو يتنقلو.

كاينة في البرتغال واحد الظاهرة رائعة تتخلص باسبور تتمشي تجيبو، وإيلا بغيتي يجيبوه لك تتخلص واحد المبلغ أكبر تيجبوه لك واحد الموظف حتى المطار فين ما كنت.

احنا هاذ الخدمات ماشي تضحكنا، في حين خصنا نديروها واحد المواطن ما قادرش يخرج، واحد المواطن بعيد ممكن أنه نديرو شي مسطرة، أنا تنفكر في هاذ الموضوع وخصنا نديرو شي حاجة، عندنا الشباب جالس ديال الموطور ونديروه في الأول غادي يضحكو الناس وفي الآخر غادي يستعملوه، هذا غادي يمشي خصنا غير كيفاش نتعاملو.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

للتعقيب السيد المستشار المحترم.

تفضلوا.

المستشار السيد لحسن آيت اصحا:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نحييكم السيد الوزير المحترم على المعطيات التي تقدمتم بعرضها والتي تجسد عمليا مبدأ العدالة في خدمة المواطنين التي تعمل به وزارة العدل بكل مسؤولية، انخراطا منها في ورش تحديث منظومة العدالة كخيار أساسي لا محيد عنه لتقريب الإدارة من المواطنين وذلك عبر تصميم وتطوير خدمات رقمية للمواطنين، تنفيذا للإرادة الملكية السامية في إحداث المحكمة الرقمية وفي تحقيق النجاعة القضائية المطلوبة.

السيد الوزير المحترم،

بكل تأكيد فالمحكمة الرقمية من أهدافها الكبرى تخفيف العبء على المحاكم والرفع من جودة خدماتها وتمكين المواطنين من القيام بالإجراءات والحصول على الوثائق بأقل تكلفة وفي أي مكان، دون الحاجة إلى عناء التنقل.

فالخدمات الرقمية لا تعترف بالحدود الجغرافية أو الزمنية، الشيء الذي يسهل على المواطن الولوج إلى العدالة ومساطرها وإجراءاتها بطلب وثائقه وتتبع ملفاته، دون الحاجة إلى عناء الذهاب إلى المحكمة، وهذا من شأنه كذلك أن يساهم في تخليق الحياة العامة.

السيد الوزير المحترم،

نعلم جيدا أن للرقمنة تكلفة مادية كبيرة، ونعلم كذلك أن رغبتكم قوية في تعزيز الرقمنة داخل المحاكم، وأن طموحكم عال جدا، غير أنكم تصطدمون بقلة الإمكانيات تارة، وتارة أخرى بضعف انخراط كل مكونات العدالة في هذا الورش الكبير، ورغم ذلك حققتم نتائج هامة على هذا المستوى، رغم أنكم تشوشون عليها أحيانا بإعلان إحباطكم من هذا الورش.

وعلى سبيل الذكر لا الحصر، نذكر بأهمية الخدمات الإلكترونية التي أطلقتموها كخدمة السجل الإلكتروني للضمانات المنقولة، وخدمة تقديم الشكايات وتتبعها، وأذان التطبيقات المحمولة التي تتيحها طلب التسجيل العدلي، وتطبيقات أخرى توفر خدمات قضائية آنية وتقدم معلومات وإرشادات، بالإضافة إلى خدمات إلكترونية أخرى تتيح تتبع محاضر المخالفات وجنح السير، وغيرها.

السيد الوزير المحترم،

رغم الإكراهات المختلفة في موضوع الرقمنة، مثل ضعف تجاوب الموارد البشرية وأيضا الإكراه المتعلق بالموارد المالية التي ترتبط بشراء الخوادم والحواسب وشبكات الربط والصيانة والبرمجيات، وكذا الإكراه المتعلق بالمرتفق نفسه الذي لا يزال يتردد على القبول بهذه الخدمات.

رغم كل ذلك، لنا كامل الثقة في قدرتكم، السيد الوزير المحترم، على مواجهة هذه التحديات والإكراهات التي تواجه التفعيل الكامل للمحكمة الرقمية.

وفقكم الله والسلام عليكم ورحمته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير المحترم، إن كان هناك رد على التعقيب.

السيد وزير العدل:

أنا نقول لكم 2 دالمشاكل اللي عندنا:

المشكل الأول هو التوقيع الإلكتروني، دابا درنا التوقيع الإلكتروني، كاينة وزارات ومؤسسات ما تتقبلش لنا التوقيع الإلكتروني، تيخصهم يشوفو ستيلو بيك مسيني، دابا هضرنا مع السيد رئيس الحكومة كتبنا لو مذكرة باش تنقولو لو الله يجازيك بخير اكتب لهاذ المؤسسات، قل لهم راه التوقيع الإلكتروني راه صحيح، لأن وكيل الملك ما غاديش يتنقل، بحال الدار البيضاء خرجناه من المحكمة ودرناه في واحد العمارة عندنا في الدار البيضاء، (مسدودة) هاذي من غرائب الأمور، لأنه عندنا واحد العمارة في الدار البيضاء (7 étages) مسدودة هاذي 30 عام، ما ربينا فيها الدجاج ما درنا فيها موظفين، والو، احنا الآن استعملناها دابا، استعملناها ولكن وكيل الملك باش ينتقل تنديرو ليه التوقيع الإلكتروني، دابا هاذ التوقيع الإلكتروني خص يقبلو به الإدارات العمومية.

المسألة الثانية اللي عندنا هي السوابق العدلية، السوابق العدلية، أنا ما تنفهمش علاش غيجيبو واحد السيد غادي يدوز واحد (concours) وتيقول ليك أعطيني شهادة السوابق ديالي، هاذيك الإدارة اللي غادي يدوز عندها (le concours) أنا نعطيها(le mot de passe) وتدخل مباشرة تشوف واش عندو سابقة ولا لا، ما يحتاج يجيبها هو.

هاذي حتى هي كتبنا لرئيس الحكومة تنقولو لو احنا دابا، ولكن تيخص يكون عندنا واحد مؤسسة وطنية تقوم بهاذ الدور، خلقنا لها التصور القانوني، خلقنا الإمكانيات التقنية، راه الوقت اللي ماكاين والضغط كثير، احنا تنشوفو أنه الإدارات يوليو يدخلو مباشرة.

احنا وزارة العدل عندنا السوابق العدلية، واحنا فـ (les concours) تنطلبو لهم يجيبو السوابق العدلية وهي عندنا، كاين شي منطق أكثر من هذا؟

إيوا أدخل وشوف واش السيد عندو السوابق العدلية، علما أن هاذ قضية السوابق راه ما مقنعاني.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال الثالث موضوعه "البرنامج التكويني لفائدة موظفي هيئة كتابة الضبط".

الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال، تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد صبحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم، نسائلكم عن الإجراءات المتخذة لتفعيل مضامين البرنامج التكويني لفائدة موظفي هيئة كتابة الضبط؟ وهل تم الشروع في إنجازه؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير المحترم للإجابة على السؤال.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد المستشار.

في الحقيقة هاذ التكوين مهم جدا، لأنه الآن عندك ناس وجاي (l'informatique) وجاية وسائل جديدة وخصك تدير لهم التكوين باش يمكن يمشيو فهاذ المجال.

الآن هاذ السنة هاذي بعد جهد جاهد يالاه درنا إعادة التكوين والتكوين المستمر لـ 1600 موظف، علما أن وزارة العدل فيها أكثر من 20.000، طرحنا واحد المجموعة، درنا واحد القضية أخرى هو أنه خلقنا اتفاق بيننا وبين وزارة التعليم العالي، خلقنا ما يسمى، عندهم(les masters) اللي كاينين في وزارة التعليم العالي، سجلنا فيها الموظفين ديالنا اللي بغاو يديرو الماستر، اللي بغاو يقراو أكثر واعطيناهم وخلصنا احنا عليهم الجامعة، تقريبا 13 جامعة درنا معها اتفاقية واخذات الموظفين ديالنا تيدرسو الماستر، واعطيناهم واحد الوقت من نهار الجمعة، اعطيناهم كذلك باش يمشيو يدرسو.

هاذ التكوينات المستمرة كاينة فمجموعة نتاع الاختصاصات اللي كتطرح نفسها، الإجراءات القضائية والتعديلات اللي الآن هاذ الشي كولو ديال القوانين اللي دوزنا قدامكم خصنا نديرو فيها التكوين المستمر، المسطرة الجنائية سلیناها اليوم في الصباح، الأسبوع اللي فات سلينا المسطرة المدنية، وهاذ الشي كلو خصنا نعاودو فيه النظر.

استعمال الأنظمة المعلوماتية القضائية، التدبير الإداري والمالي، مهارات القيادة، تكوين المكونين، تكوينات خاصة بإدماج مقاربة حقوق الإنسان.

وكاين واحد الموضوع آخر، فهذا واحد الشهر، أصدرت واحد المذكرة للسادة المندوبين الجهويين، واحد المجموعة نتاع الاختصاصات اللي كيملكها الوزير اعطايتها للمندوب الجهوي، تنقولو إيلا بغيتي تاخذ واحد القرار في هاذ الموضوع ما كاينش ترجع عند الوزير في الرباط باش يعطيك القرار اللي غادي تنفذ فالرشيدية ولا في الحسيمة، أنت تدير هاذ الاختصاصات اللي عندي أنا خوذها وديرها، واعطينا لهم هاذ الاختصاصات، لما زدنا شفنا بأن هاذ الاختصاصات لأن أول مرة كتعطى للمندوبين، خصنا نكونوهم فيها.

دابا راه دخلنا في واحد المخطط غادي نكونو بما فيه التأديب، بما فيه إدارة الأموال ديال الجهة اللي كتهم المدير الإقليمي، بما فيه التنسيق مع الهيئة القضائية، بما فيه واحد المجموعة ديال الاختصاص، التكوين اللي غيكون على المستوى الأقاليم، هاذ الاختصاصات كلها اللي فوضناها بناء على التفويض اللي درنا لهاذ المديرين، خصنا نديرو لهم التكوين باش يعرفو كيفاش يديروها ربما تكون عندنا واحد اللامركزية في إدارة المحاكم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

للتعقيب، السيد المستشار، تفضلوا.

المستشار السيد محمد صبحي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

من خلال جوابكم المفصل، السيد الوزير المحترم، نستشف أن الوزارة تبذل مجهودا ملموسة على مستوى تكوين هيئة كتابة الضبط لدى المحاكم ببلادنا، علما أن المهام المنوطة بموظفي هذه الهيئة أصبحت تتجاوز الطابع الإداري والكلاسيكي لتكتسي طابعا قضائيا وماليا وإداريا، وهو ما أكدته المحكمة الدستورية في قراراتها، خاصة فيما يتعلق بدور الموظفين في تنفيذ المهام ذات الطبيعة القضائية.

هذا التحول جعل الهيئة تنتقل من كونها مجرد مساعدة للقضاء إلى شريكة أساسية فيه، وفاعلا محوريا في سير العدالة، حيث تواكب الملف القضائي منذ تسجيله إلى غاية تنفيذه بعد النطق بالحكم.

ومن هذا المنطلق، فإن هذا العمل الجبار تحف به عدة مشاكل تبرز على عدة مستويات:

- ✓ ضغط العمل والإرهاق نتيجة التعامل مع كميات كبيرة من الوثائق والمستندات؛
- ✓ نقص في التدريب على التقنيات الحديثة والإجراءات القانونية الجديدة؛
- ✓ صعوبة الوصول إلى المعلومات في بعض الأحيان بسبب عدم كفاية الأنظمة المعلوماتية أو عدم تنظيم الوثائق بشكل جيد؛

- ✓ مسؤولية ضمان دقة الوثائق والمستندات، مما قد يكون تحديا كبيرا، خاصة في ظل ضغط العمل؛
- ✓ ضرورة التكييف مع التغيرات القانونية والإجراءات المستمرة، مما قد يتطلب تحديثا مستمرا لمعرفتهم ومهاراتهم؛
- ✓ نقص في الموارد، مثل النقص في عدد الموظفين أو عدم كفاية التجهيزات مما يؤثر على جودة الخدمات المقدمة.

وفي هذا السياق، لابد أن نسجل بعض الملاحظات والتوصيات:

- ➢ العمل على تطوير برامج تكوينية متخصصة تلبي احتياجات كتاب الضبط وتتناسب مع التطورات القانونية والممارسات القضائية الحديثة؛
- ➢ توفير فرص تدريب عملي في المحاكم والنيابات العامة لتمكين كتاب الضبط من اكتساب الخبرة العملية؛
- ➢ الحرص على إجراء تقييم دوري لأداء كتاب الضبط لتحديد نقط القوة والضعف وتطوير برامج تكوينية تستهدف تحسين الأداء؛
- ➢ تعزيز مهارات التواصل والتعامل مع المتقاضين والمواطنين لضمان تقديم خدمات قضائية ذات جودة عالية؛
- ➢ توفير الدعم التقني اللازم لكتاب الضبط، بما في ذلك التدريب على استخدام البرمجيات والتقنيات الحديثة في إدارة السجلات القضائية؛
- ➢ تشجيع كتاب الضبط على التطوير المهني المستمر من خلال المشاركة في الدورات التدريبية والندوات والمؤتمرات القانونية.

شكرا السيد الوزير المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر للسؤال الرابع موضوعه "ظروف عمل هيئة كتابة الضبط ببعض محاكم المملكة".

فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

تفضلي، السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

لا تخفى عليكم جسامة مسؤولية هيئة كتابة الضبط خلال مختلف مراحل الدعاوي القضائية، حيث يزاولون مهاما إدارية وأخرى ذات طبيعة قضائية ومهام مالية من خلال صناديق المحاكم ووحدات التحصيل ومهام كذلك جبائية عبر مسطرة الأداء التلقائي للضريبة على الدخل للسادة المحامين، إلى غير ذلك.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير، عن التدابير المتخذة لتحسين ظروف عمل هيئة كتابة الضبط ؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السيد الوزير المحترم، للإجابة على السؤال.

شكرا.

السيد وزير العدل:

أنا متفق معك بأن ظروف ديال كتابة الضبط خصها تتطور، ولكن كذلك أنا مقتنع بأنه واخا نشتغل بالليل وبالنهار، النقابات اللي هوما بثلاثة اللي كنشوف، دائما غادي يطلبو، ودائما غادي يقول لك اعطينا، هذا دورهم، ولكن تأكدوا بأنه هذاك النقاش اللي كان فالحوار الاجتماعي بين النقابات الأربع، ونناقشو معها، ساهمت كثيرا في بلورة النظام الأساسي للموظفين، كثير من الأشياء التي طلبها سواء المهندسين، سواء الموظفين، أنا أعرف بأنه كل ذلك الذي وصلنا إليه قليل، مازلنا نريد.

النقابة صعيب يقول لك شكرا، كيقول ليك زيد، طبيعي، النقابة، النقابة.

مثلا فهاذ المرسوم هذا اللي صدر فـ 2024، اللي هو النظام الأساسي الخاص بكتابة الضبط، درنا مكافئة على المردودية، فيها المبلغ السنوي ديال 200% من أجرتهم الشهرية المؤدى في شهر (décembre) من كل سنة، زدنا درنا واحد، دون احتساب الإعانات الجزافية والمستحقات المؤداة خلال نفس الشهر، في حدود غلاف مالي سنوي لا يتعدى 12%، كذلك درنا واحد المجموعة ديال الكفاءات المهنية، الأقدمية ست سنوات، درنا تعويض الموظفين عن انتدابهم قدر 2000 درهم خارج الدائرة القضائية و1000 درهم فالدائرة القضائية، إلى غير ذلك من...

أعدنا النظر فالوضعية ديالهم الإدارية، والآن إيلا لاحظتو بأن المجلس الحكومي الأسبوع اللي فات وافق على المؤسسات الاجتماعية، ما بقاتش مؤسسة محمد الخامس للموظفين والقضاة، أصبح المؤسسة المحمدية للموظفين، وانفصلو القضاة، وانفصلو إدارة السجون، دابا هاذيك المؤسسة بهياكلها وبمؤسساتها وبوسائلها، أصبحت ديال الموظفين ديال وزارة العدل، ما بقا كيشاركهم فيهوم حتى واحد، وغادي تجي لمجلس المستشارين، راه تقرات اليوم أعتقد في الافتتاح باش نديرو اجتماع ديال لجنة العدل والتشريع فشهر 9 نصوتو عليها.

هناك الكثير تحتاجه موظفي وزارة العدل، ولكن على المستوى الاجتماعي، اليوم دوزنا امتحان لأربعة أطباء باش نعينوهم في المحاكم اللي مافيهومش الأطباء، خصنا الأطباء، خصنا (les crèches)، خصنا نهتمو بالعطلة ديالهم، خصنا نهتمو بأولادهم نسيفطوهم، خرجنا واحد الميزانية بالنسبة لذوك الأطفال، اولاد الموظفين اللي دارو نتائج إيجابية فالباكالوريا باش نسيفطوهم يدرسو فالخارج.

إلى غير ذلك من الأشياء اللي خصنا نهتمو، خص وزارة العدل تهتم بالحياة الخاصة ديال الموظف ديالو، درنا ليهم واحد القرض لشراء السيارة، واحد القرض لشراء المنزل، ودرنا واحد القرض اللي بغا يتزوج.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السيدة المستشارة المحترمة، للتعقيب، تفضلوا.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

وشكرا السيد الوزير.

وكنشكركم على هاذ النفس الإيجابي اللي خضتو به الحوار مع موظفي وزارة العدل بصفة عامة وهيئة كتابة الضبط بصفة خاصة.

وكيفما قلتو، السيد الوزير، الدور ديالنا كممثلين ديال المستخدمين وكنقابة للاتحاد المغربي للشغل، هو أننا نكونو في جنب هاذ الموظفين، وكذلك الأجراء ديال القطاع الخاص بصفة عامة لتحسين يعني الحياة الاجتماعية ديالهم.

السيد الوزير،

احنا بغينا غير نسجلو بعض المشاكل المرتبطة بظروف عمل هيئة الضبط، منها:

- ✓ ضعف البنيات التحتية وافتقار بعض المحاكم إلى مكاتب لائقة وقاعات مهيئة تضمن خصوصيات العمل وسلامة الأرشيف؛
- ✓ استمرار خصاص في الموارد البشرية الشي اللي تيأدي لواحد الضغط مرهق، خاصة في المحاكم الكبرى، حيث تيتكلف الموظف الواحد بمهام متعددة؛
- ✓ ضعف الحماية القانونية والإدارية أثناء مزاولة المهام عبر المتابعة القضائية، أو بعض المرات، السيد الوزير، تيتعرضو للتهديد والعنف خاصة عند تنفيذ الأحكام؛
- ✓ كذلك، تنتكلمو السيد الوزير على ضعف التحفيزات بما لا يتناسب وحجم المسؤوليات والضغوط الملقاة على عاتقهم والمحدودية ديال المسار المهني، الشي اللي تينعكس سلبا على معنويات العاملين وبعض منهم السيد الوزير كيغير القطاع بحثا عن سبل أرحب.

السيد الوزير،

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، إذ نثمن الإصلاحات اللي كتعرفها المنظومة ديال العدالة في بلادنا فإننا كنأكدو على أن النهوض بما يستلزم تحسين أوضاع كافة المكونات الجسم القضائي وضمنه موظفي هيئة كتابة الضبط، وذلك من خلال:

- ➢ إحداث درجة استثنائية؛
- ➢ حذف السلم 6؛
- ➢ الرفع من حصيص الترقية وتنظيم الامتحانات المهنية كل أربع سنوات؛
- ➢ الرفع من مبالغ الحساب الخاص وإقرار نظام شامل للتحفيزات يراعي طبيعة المهام والتعويض عن المسؤولية وعن الديمومة وساعات العمل؛
- ➢ سد الخصاص الحاصل في الموارد البشرية وتحسين ظروف وبيئة العمل داخل جميع محاكم المملكة؛
- ➢ تمكين موظفي الهيئة من التكوين المستمر الكفيل بمواكبة تحديات الرقمنة، رقمنة العدالة - وكما قلتو السيد الوزير - ومختلف المساطر اللي عاد تصادق عليها، وعلى غرار ما جئتم على ذكره من تمكين الراغبين في دراسة الماستر مثلا في ذلك؛
- ➢ والنهوض بالخدمات الأعمال الاجتماعية ودمقرطة مؤسساتها وتوفير الموارد المالية الضرورية لعملها؛
- ➢ وكذا أخيرا، إعادة النظر في النظام الأساسي لموظفي الهيئة بما يضمن ويعزز استقلاليتها ويضمن حمايتها القانونية والوظيفية.

شكرا السيد الوزير.

السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السؤال الموالي..

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

بغيت نقول واحد الجوج كلمات.

هاذ الشي اللي قولت متفق معاك فيه، الله يعطينا باش نديرو.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الموالي إصلاح ظهير 02 أكتوبر 1984 المتعلق بتعويض المصابين عن حوادث السير، فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تفضلوا السيد المستشار المحترم، السي بن فقيه.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

تكلمتي قبيلة على واحد الحنش، قلتي بأنه كاين في الأرشيف ديال هذا، أنا تنتكلم يوم على واحد الحنش راه أجحف وأجمض وأكل حقوق المواطن المغربي في حقه في التعويض عن الأضرار التي تصيبه جراء حوادث السير

في بلادنا.

كان واحد المبدأ، السيد الوزير، هو احنا تنعرفوه جميع هو مبدأ أن الضرر يجبر ويجبر كاملا، وفي إطار التوازن ديال المراكز جينا في 1984 وقلنا بأننا غادي نديرو واحد التوازن، ولكن بهاذ العذر الذي أعتبره عذرا غير مقبول، بل هو تيتقال في المثل عذر أقبح من زلة.

تنظن بأنه اليوم حان الأوان لإعادة النظر فهاذ يعني المعايير ديال الاحتساب ديال التعويض، لأنه ملي تنتكلمو اليوم ديال الحد الأدنى للأجر وتنتكلمو على 9270 درهم قسموها على 12 شهر تتعطينا 770 درهم، قسمنها على 30 يوم تتعطينا 25 درهم في نهار، لأننا تنحسبو للمواطن المغربي التعويض ديالو على الأضرار التي تلحقه، هاذ التعويض هذا تنعطيو ليه احتساب هاذ التعويض هذا بناء على هاذ القاعدة هاذي ديال الحد الأدنى للأجر، هاذو بالنسبة للناس اللي ما عندهش دخل.

إيلا اضفنا لهاذ المسألة هاذي المسألة الأخرى ديال هذاك التعويض المعنوي أو الألم، اللي تتاخذ فيه 3 الأضعاف وضعفين وهذا وذاك الشي في جميع الأحوال 13.900 ما تتخلص حتى على ذوك الثمن ديال الدموع، ملي تتفقد ولدك أو لا بنتك أو لا باك أو لا الأم ديالك، تيعطيوك 13.900 درهم ديال التعويض، إيلا ما كانش تشطير المسؤولية ويقول لك راه كاين جزء من المسؤولية وحتى هاذيك 13.000 كتقسم.

كنظن على أنه حان الوقت لإعادة النظر فهاذ المنظومة هاذي لأن إيلا حسبنا حتى بالمنطق ديال التضخم، إيلا حسبنا بـ 1984، اليوم القفة اللي كانت كتطيح بـ 100 درهم، اليوم راه كتطيح بـ 7 المرات، يعني 700، ونفس الشيء إيلا هضرنا على القضية ديال احتساب التعويض اليوم بالمقارنة ديالو مع الحد الأدنى للأجر اللي ارتفع 5 مرات، لذلك تنظن أنه حان الوقت لإعادة النظر فهاذ التعويض هذا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير المحترم للإجابة على السؤال.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد المستشار.

السيد الرئيس،

هاذ الظهير 84 هو في الحقيقة أنا كنعتبرو وصمة عار في القانون الوطني، وهاذي سنة ونصف ونحن في المفاوضات مع شركات التأمين، وزارة المالية.

كان من المنتظر أننا غادي نجيبو التعديل ديال ظهير 84 هاذ الخميس هذا فالمجلس الحكومة، ربما تأجل لسبب أجندة، لسبب التنسيق، يمكن يكون عندكم هنايا، أنا متأكد غادي يكون في شهر 9 غادي يكون فمجلس النواب باش نناقشوه.

لأن عدلناه وعدلناه بشكل كبير بعد مفاوضات عسيرة دامت سنة مع شركات التأمين، شركات التأمين بسيطة كتقول لي بغيتي تزيد في التعويض أنا غادي نزيد في أقساط التأمين، كنهضر هكا، هاذو (des sociétés)، رأس المال كتقلب على الأرباح ديالها، ما عندك ما تضارب معها، كتقول لك بغيتي تزيد، زيد اللي بغيتي، ولكن هذاك الشي اللي غادي تزيد غادي نزيدو أنا في الأقساط ديال التأمين، كان عندنا معهم هاذ المناقشة ودخلت وزارة المالية مشكورة، وزارة المالية كانت معنا، وحضرنا اجتماعات واجتماعات واجتماعات.. وصلنا للتالي:

- ✓ ضبط أجل ومساطر حصول المصابين على التعويضات في زمن معقول، حيث أنه درنا الصلح فواحد الأجل قبل ما تمشي للتأمين، واتفقنا معهم بأنه هاذ الشي غادي يتم الربط به بوسائل التواصل بالأنترنيت، بما فيه المحاضر غادي توصلهم في الوقت اللي كنتجي للمحكمة من بعد ما يقرر فيها السيد وكيل الملك المتابعة؛
- ✓ تحسين شروط تعويض المصابين ذوي الحقوق، مثلا حيدنا احتساب تشطير المسؤولية فيما يخص مصاريف الجنازة ومصاريف كذا، كانوا كيطبقو عليها، حيدناها؛
- ✓ توسيع نطاق التطبيق القانوني ليشمل جميع حوادث السير، مثلا الطراموای، أشنو هي وضعيتو القانونية الطراموای، تيجي يخرج فيك الطراموای كتقلب على القانون اللي غادي واش كذا، كذا؛
- ✓ تعزيز حماية ذوي الحقوق وذوي الاحتياجات الخاصة؛
- ✓ ودرنا كذلك من حيث المضمون، ضمان حقوق الأجانب، تيجي الأجانب تيتعرض لحادثة سير أشنو هي الحقوق ديالو؛
- ✓ توسيع نطاق تطبيق القانون ليشمل التعويض عن الحوادث في عربات غير خاضعة للتأمين الإجباري والتي تتسبب في عربات متصلة بالسكك الحديدية، اللي تكلم عليها؛
- ✓ وضع تعاريف لمجموعة من المفاهيم؛
- ✓ مراعاة خصوصية بعض الفئات في قواعد التقدير في إطار ترسيخ الحماية الاجتماعية؛
- ✓ ضبط كيفية احتساب التعويض في حالة العجز الكلي، مراعاة لظروف الأشخاص الذين لم يكن هناك وثائق تثبت دخلهم، درنا واحد الوضعية باش إثبات الدخل حددنا الحد الأدنى للأجر اللي هو السند دوبلناه، وباقي كنتناقشو باش نزيدو فيه ولكن الغالب الله، حيث يجي عندكم انتوما راه عندكم رجال الأعمال، عندكم نقابة رجال الأعمال تفاوضو معها وشوفو إيلا بغاو تقدرو تقنعو الشركات ديال التأمين، أنا نزيد معكم ما عندي إشكال، ولكن هاذ الشي اللي وصلت له، هذا هو الجهد اللي وصلت، هاذ الشي فين وصلني سيدي ربي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السيد المستشار فيما تبقى من الوقت إن كان هناك تعقيب.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

السيد الوزير،

أنا تنشكروك على المجهود اللي تدير اليوم، ولكن كما قلت هذاك الضعف شويا راه (normalement) خص يتضاعف 5 المرات، ماشي مرة واحدة.

ومع ذلك، تنقول اليوم إذا كان يعني الواجب أننا نلجأو، ونزيدو في الأقساط ديال التأمين ما فيها باس نزيدو في الأقساط ديال التأمين ولكن في نفس الوقت نعيدو النظر في القيمة ديال التعويضات على الأضرار، خصوصا بعض الأضرار المعنوية اللي دابا واش ولدك كيقرا الضرر العاطفي، إيلا ولدك تيقرا مثلا وتوفى وكان تيقرا واش كتاخذ 27.000 درهم ديال حد أقصى ديال التعويض.

أنت موظف خسر على ولدو واحد العدد باش اخذا الباكالوريا وتسجل، واخذا (la licence) واخذا الدكتوراه واخذا هذا.. في الأخير يالاه طالب مازال ما توظفش ما تياخذ (salaire)، تاخذ عليه 000.30 درهم، تنظن بأن هاذي أمور كلها خص نعاودو فيها النظر.

وتنقول، السيد الوزير، واحد المنظور اللي بغيتك تعاود فيه النظر، في إطار النظر فهاذ القانون، أنه خصنا نميزو بين 2 ديال الأمور، الناس اللي عندهم دخل وعندهم كسب مهني نمشيو معهم بهاذ الأمر، ولكن يكون واحد الحد، ما عندها حتى معنى أن واحد يتعوض لأنه تيدخل بزاف وواحد ما تيتعوض لأنه الحد الأدنى للأجر ضعيف عندو.

ناخذو واحد الحد، يعني واحد المعدل، ياخذو أي مواطن أصيب بالحادثة كتعويض وياخذو في إطار هاذ الأجر اللي تياخذو.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير المحترم إن كان هناك رد.

السيد وزير العدل:

أنتوما المشرعين، يالاه نتقاتلو باش نزيدو فهاذ الشي أنا موجود، أنتوما اللي تتشرعو، أنا نجي أنا نقبل لك أنا 10 التعديلات.

ولكن، وكاينة مسألة أخرى، شفتي القانون كلو مدى رؤيتنا كمجتمع لقيمة الإنسان، هو اللي تيحدد.

احنا شحال تيساوي هاذ البشر، راه طفل يمكن تخلص عليه أكثر، لأنه هذاك الطفل كون ما مات يمكن يكون هو الذي سيخترق الفضاء، ولا يكون شي مصيبة عليك، أنت وزهرك، هاذو احتمالات واردة، على كل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال الأخير موضوعه "تطوير التفتيش بالمحاكم".

الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية لتقديم السؤال.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد يوسف أيذي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير نسائلكم عن تطوير التفتيش بالمحاكم؟

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد وزير العدل:

في الحقيقة لأنه وسعنا المجال ديال التفتيش، ما بقى التفتيش ديال الإدارة أو التفتيش هوما الأشخاص، درنا (les informaticiens) باش إيلا مشى التفتيش نعرفو علاش ما تيخدمش، (l'ordinateur) علاش ذاك (l'ordinateur) ما خدامش؟ مالو واقف؟

دابا التفتيش في البناية باش نعرفو علاش هذاك الزجاج تهرس؟ وعلاش ما صاوبوش؟ شكون ما صاوبو؟ دابا التفتيش في الأرشيف، علاش هذاك الأرشيف؟

فكبرنا المجال ديال التفتيش، وقلنا للمفتشة ديري جميع ما يمكن، جميع الاختصاصات الدخول بما فيه، قلنا غادي نديرو في التفتيش مساعدة اجتماعية تشوف غير المراحيض كي دايرين، لأن راه تتعرف المحاكم راه ما فيهاش المراحيض، فيها (geôles)، وما فيهاش المراحيض، فيها واحد 20.000 تتدخل للمحكمة وما فيهاش المراحيض، أو كذلك (geôles)، أو شيء من هذا القبيل.

لذلك وضعنا القانون ديال التفتيش راه مازال هاذي عام تقريبا ولا عام وشي حاجة واحنا في المناقشة ديالو من الناحية القانونية، لأن بغينا نوسعو هاذ الاختصاصات.

ولكن أنا رأيي أن التفتيش ما شي هو نمشي نضبط الموظف أشنو دار في الخطأ، هذا ما شي هو التفتيش بالنسبة ليا.

أنا التفتيش هو نمشي نشوف فين كاين المشكل باش نخلقو واحد سميناه (une brigade) راه احنا درنا فيه 10 ديال رؤساء كتابة الضبط، تيمشيو تيعالجو المشكل، بحال جانا واحد التفتيش على واحد المحكمة كاينة في الشمال، قالو لنا راه سيئة، مشينا درنا عليها التفتيش، لقينا فعلا سيئة.

اخذينا 10 ديال رؤساء كتابة الضبط وصيفطناهم، قلنا لهم سيرو جلسو

واحد 15 يوم صلحوها كلها، أعادو فيها النظر كلها وقدوها وصاوبوها وسلموها مقادة مصاوبة، أنا هذا هو اللي تيهمني، ما شي باش نعاقب الناس ولا باش نوقف شي واحد، باش نصلح ما يمكن إصلاحه باش نخلق قواعد وتقاليد جديدة.

أما نجي نوقف عليه نقول ليه الملفات ما شي هي هاذيك، ولا ما شي هي هاذيك، ولا نتجسس عليه واش تيشد الرشوة ولا ما تيشد الرشوة، أنا هاذي آخر حاجة تنفكر فيها، هذاك اللي تيشد الرشوة غيجي واحد النهار غيجي، غير تسناه في (virage).

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السيد المستشار المحترم للتعقيب، شكرا.

المستشار السيد يوسف أيذي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

هاذ الموضوع ديال التفتيش يثير العديد من الإشكالات، خاصة بعد إقرار استقلالية السلطة القضائية، اليوم وأنتوما عارفين، السيد الوزير، المحاكم تخضع لتفتيشين:

- التفتيش القضائي اللي تتقوم به المفتشية العامة للشؤون القضائية؛
- ثم التفتيش المالي والإداري اللي تتقوم به المصالح ديال وزارة العدل.

الإشكال اللي مطروح اليوم في المحاكم هو التداخل ما بين المهام والاختصاصات دهاذ التفتيشين.

اليوم، السيد الوزير، مع كامل الأسف تنسجلو عدد من الانزلاقات، واللي الضحية ديالها بدرجة أولى هم كتاب الضبط، لأنه سجلنا فعدد من المحاكم، وآخر واقعة كانت في طنجة، المفتشين ديال الشؤون القضائية تيسألو الهيئة ديال كتابة الضبط في مواضيع لا تدخل ضمن اختصاصاتهم، ملي يجي المفتش ويبقى يسول في كاتب الضبط واش هاذ القاضي تيحرر الأحكام أو لا؟

هذا ما شي اختصاصو.

ملي تيسولو واش هاذ القاضي تينطق الأحكام في الجلسة أو لا؟

هذا ما شي اختصاصو.

الموضوع، السيد الوزير، لا بد من مطارحته داخل الهيئة العليا المشتركة بين وزارة العدل والمجلس، بما ينسق العمل ديال التفتيشيات، بما يحدد البرمجة، لأنه كنسجلو أنه كاين محاكم اللي جاها التفتيش 3 و4 الخطرات في 4 سنوات، وكاين محاكم اللي 10 سنين ما وصل لها التفتيش.

ثم كناشدكم، السيد الوزير، لتوفير الحماية لأطر كتابة الضبط، واسمحو لي فهاذ الإطار نفتح واحد القوس، لأنه أنا اليوم جد مسرور على أنه كتابة الضبط كانت حاضرة فأكثر من سؤال، الشيء اللي كيأشر على تنامي الوعي بالأهمية دهاذ الجهاز اللي عانى على امتداد سنوات من مظلومية تاريخية، وأنا كنهضر بهاذ الحرقة، السيد الوزير، لأنه أنا ولد كتابة الضبط وكاتب ضبط، وأفتخر بأنني كاتب ضبط، وحجم المعاناة اللي كتعانيها هاذ الفئة في المحاكم أنتم أدرى بها السيد الوزير، قمتم بالشيء الكثير ومازال مطلوب منكم أنكم تقدمو أكثر لما فيه الإنصاف دهاذ الفئة ورفع الحيف عليها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير المحترم للرد على التعقيب.

السيد وزير العدل:

هو في الحقيقة ماشي غير كتابة الضبط اللي خصها الحماية، حتى أنا خصني الحماية.

المشكل أنا عرفت المشاكل اللي وقعات بين التفتيش القضائي والتفتيش الإداري اللي درنا، هاذ الشي ناقشناه أنا والسيد الرئيس المنتدب وقررنا أنه التفتيش القضائي يقوم به السادة القضاة وفي التفتيش لدى السلطة القضائية والتفتيش الإداري يبقى لنا، وإيلا كانت شي ملاحظة عند شي جهة تعطيها لجهة أخرى.

تتوقع بعض الانزلاقات، تتوقع بعض التصرفات، ولكنها شخصية فردية، وكنعالجوها، مازال ما وصلات للأزمة لأنه محكوم على كتابة الضبط والسادة القضاة باش يتعاونو، هذا الواقع والممارسة، والتجربة ديال استقلال السلطة القضائية ذاك القاضي اللي ما عندوش الحق يسير المحكمة، اللي كان كيسيرها من قبل انفصال السلطة مازال عندو تعود، غير ردود فعل.

أنا أعتقد بأنه هاذ الأمور يمكن نعالجوها، أنا ماشي هذا هو اللي تيهمني، اللي تيهمني بالأساس ماشي هو نفتش واش موظف دار ولا ما دار، واش كاين ولا ماكاين، كيفاش نساعد الموظف يقوم بوظيفتو، يقوم بمهامو هذا هو الأساسي عندي، حيث يمشي المفتش ماشي يقول لو أجي أنت ما درتيش هاذي؟ يقولو ما درتيش هاذي علاش ونديروها.

ونقول لك أنا لقيت محاكم فيها كتاب الضبط 29 سنة، وهوما رؤساء كتابة الضبط، فيها 20 سنة، القليل فيهم دوز 15 سنة، هذا اللي دوز 20 سنة واش غادي يتجدد؟ غادي يدير شي تجديد، الواقع هو هذا.

وبالمناسبة بغيت نقول لك ماشي أنت فقط اللي كتفتخر بأنك أنت كاتب ضبط، كنفتخر أنا محامي دوز 30 سنة فالمحاماة، تنشتغل مع كتابة الضبط وتما درت الفلوس باش شريت الفيلا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.
نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة.
وبهذا نكون قد استوفينا جدول أعمل جلسة الأسئلة الشفوية.

رفعت الجلسة.

وننتقل للجلسة الخاصة باختتام الدورة التي سيترأسها السيد رئيس المجلس.
شكرا للجميع.